

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٢٠**

الجمعة، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة سكوغ	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردتن
	بيرو	السيد تينيا
	الصين	السيد ياو تشاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

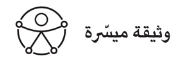
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط.

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/724)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/724).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسّق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/724، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨).

لقد اجتمعنا في هذه القاعة في ٩ تموز/يوليه لإجراء مناقشة مفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.8305). لقد كان توافق الآراء بين ممثلي الدول الأعضاء الذين تكلموا في ذلك اليوم واضحا – يجب حماية الأطفال أثناء الحرب. وانعكس هذا الشعور في الدعم غير المسبوق من الدول الأعضاء للقرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨). وقد حان الوقت لكي ينتقل مجلس الأمن من الأقوال إلى الأفعال. ولهذا السبب اقترحنا أن يركز اجتماع اليوم بشأن الحالة الإنسانية في سورية على آثار الأزمة الإنسانية على الأطفال.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أكون هنا مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. إن المعاناة المروعة التي تسببت بها هذه الحرب لأطفال سورية لا يمكن تصورها بحق. ومع ذلك فإن الأطفال في سورية هم مستقبل البلد. ويجب أن يكمن ضمان احترام حقوقهم في صميم جميع الجهود التي نبذلها.

لقد قدم مبعوث الأمين العام إحاطة إعلامية بصورة شاملة إلى مجلس الأمن في مشاورات مغلقة يوم الأربعاء بشأن الأعمال العدائية في جنوب غرب سورية. وإنني أتفق مع كل ما ذكر، ولا أعتقد أنني بحاجة إلى تكرار ذلك. وما أود قوله هو أن الأمم المتحدة وشركاؤها قاموا بحشد استجابة تصل إلى عشرات الآلاف من الناس في معظم أنحاء الجنوب الغربي. وقد استند ذلك إلى جهود متواصلة لتأمين الإمدادات من خلال عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود، ويستند الآن إلى البرمجة من داخل سورية، ويُنفذ عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري بالاتفاق مع الحكومة. وشمل ذلك تقديم الغذاء من برنامج الغذاء العالمي لحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في جميع أنحاء محافظة درعا في الأسابيع الأخيرة. وقد ذهب موظفو الأمم المتحدة، في ١٢ تموز/يوليه، إلى بلدتي الكحيل والسهوة في محافظة درعا من أجل تقييم الاحتياجات وتقديم الغذاء.

وفي ١٥ تموز/يوليه، شارك موظفو الأمم المتحدة في بعثة رفيعة المستوى زارت نصيب وأم المياذن في درعا كذلك. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد يقدر بنحو ٠٠٠ ١١٠ من المشردين حديثا في محافظة القنيطرة في مناطق تم عزلها إلى حد كبير عن المساعدات الإنسانية المستمرة. وقد نفدت الآن الإمدادات المعدة بشكل مسبق من مواد المأوى والمواد المنزلية الأساسية، لهؤلاء الأشخاص. وهذا يترك المشردين عرضة لدرجات الحرارة المرتفعة والرياح الصحراوية. ويشكل الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي أيضا مصدر قلق متزايد، حيث تم الإبلاغ بالفعل عن حالات وفاة ناجمة عن الجفاف والمياه الملوثة. وبالتالي، يجب أن يتم الإسراع بتوسيع نطاق الاستجابة عبر الجنوب الغربي، ولا سيما في القنيطرة.

ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ازداد العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة في محافظتي حلب وإدلب بما يقارب الـ ٠٠٠ ٦٠٠ ليصل المجموع إلى ٤,٢ ملايين شخص. ونصف هؤلاء الأشخاص في حاجة ماسة بسبب حالات التشرد الجديدة، والتعرض للنزاع المستمر، وتدني فرص الحصول على الغذاء أو الماء، وعوامل أخرى. إن وصول آلاف الأشخاص الذين تم إجلاؤهم مؤخرا من الجنوب الغربي يتبع نمطاً شوهد في أماكن أخرى في وقت سابق من هذا العام، وأدى إلى تشريد ما يقرب من ٠٠٠ ١٢٠ شخص إلى الشمال الغربي في الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى أيار/مايو. ومع استمرار العنف، وخطر حدوث المزيد من التصعيد الذي يلوح في الأفق، فإن التوفير المسبق للمعونة، بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى توسيع نطاق استجابتنا المستمرة للاحتياجات العاجلة، يتسم بأهمية حاسمة بصورة متزايدة.

لقد قدمتُ إلى المجلس إحاطات عديدة بشأن المعاناة الرهيبة التي يعيشها الناس في الفوعة وكفريا، الذين حاصرتهم الجماعات المسلحة لسنوات. وفي ١٦ تموز/يوليه، تم التوصل إلى اتفاق لإخلاء البلدتين بواسطة ما يقرب من ١٢٠ حافلة لنقل هؤلاء الناس إلى مخيم المحالج في حلب. ولم تكن الأمم المتحدة طرفاً في الاتفاق، ولم يُتح لنا إمكانية الوصول إلى الأشخاص الذين تم إجلاؤهم. ومع ذلك، تتواصل الجهود الرامية إلى توفير الدعم في حالات الطوارئ، بالتنسيق مع الهلال الأحمر العربي السوري والمنظمات المحلية الأخرى.

وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تلبية احتياجات الأشخاص الذين تم تهجيرهم من منطقة عفرين في ناحية تل رفعت، وبلدتي نُبُل وزهراء، وفي المجتمعات المحلية المحيطة. ولا تزال الحماية تشكل شاغلا رئيسيا في أنحاء المنطقة، بما في ذلك فيما يتعلق بحرية الحركة للراغبين في العودة إلى ديارهم، وبشكل ذو علاقة التأكد من ضمان احترام حقوق السكن والأراضي والممتلكات بشكل كامل. كما نلاحظ التقارير المقلقة عن انعدام الأمن في بلدة عفرين ذاتها، بما في ذلك انفجار جهازين من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبة أواخر الشهر الماضي، مما أسفر عن مقتل ١٥ مدنياً وجرح ٢٣ آخرين.

ولا تزال الاحتياجات الإنسانية كبيرة في الغوطة الشرقية، وإن كانت هناك أيضا تقارير عن بدء العمل مرة أخرى في الأسواق، وبعض الأنشطة الأخرى للعودة إلى الحالة الطبيعية. وأفادت الأنباء أن ما يقرب من ٠٠٠ ١٠ شخص من الغوطة الشرقية – معظمهم من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٥ عاماً – ما زالوا في في مواقع النازحين الواقعة في ريف دمشق. وفي الشمال الشرقي، استمرت العودة إلى مدينة الرقة رغم المخاطر المتصلة بارتفاع مستويات التلوث بالمتفجرات الخطرة. وهناك أيضا شواغل جدية للغاية إزاء المدنيين المحاصرين في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الجزء الشرقي من محافظة دير الزور، والتقارير عن سقوط ضحايا مدنيين في غارات جوية على بلدتي الباغوز فوقاني والسوسة في وقت سابق من هذا الشهر، والمئات من حالات

مرض الإسهال، بما في ذلك ما لا يقل عن ١٢ حالة وفاة ناتجة عن شرب مياه ملوثة. ولا تزال عملية إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في مدينة الرقة ودير الزور من الأولويات الرئيسية، إلى جانب الجهود الجارية لتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية. ولا تزال الحالة الإنسانية في ركبان، على الحدود الأردنية السورية، متردية، حيث وردت تقارير عن حالات إسهال وجفاف في المخيم. وما زالت المناقشات المتعلقة بنشر قافلة مساعدات في المنطقة مستمرة .

وما فتئت المنظمات الإنسانية تصل إلى ملايين الأشخاص في جميع أنحاء سورية. وفي الشهر الماضي تلقى أكثر من ٣ ملايين شخص مساعدات غذائية، لكن الاحتياجات استمرت في الزيادة في العديد من المناطق، لا سيما في الجنوب الغربي والشمال الغربي، وكذلك في الرقة. إن جهودنا الرامية إلى مواكبة التطور السريع للحالة تتوقف على الدعم المقدم من العديد من الدول الأعضاء. ويشمل ذلك المساهمات المالية في المشاريع في خطة الإغاثة الإنسانية لسورية، والمعونة المقدمة من حكومات البلدان المجاورة، والتبرعات العينية مثل تلك التي قدمتها فرنسا، بتيسير من الاتحاد الروسي في وقت سابق من هذا الأسبوع، ووزعت في دوما أمس.

ومن المؤسف أن النداء الذي وجهته الأمم المتحدة من أجل سورية هذا العام، لا يزال يعاني من نقص حاد في التمويل. إن تعزيز ثقة الجهات المانحة والحفاظ على هذه الثقة، يتوقف على قدرة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية التي نعمل معها على إجراء تقييم مستقل للاحتياجات أولاً؛ وثانيا ترتيب أولويات الاستجابات؛ وثالثا، توفير الضمانات والأدلة التي تساعد في الوصول إلى أشد الناس احتياجا. وهذا بدوره يتطلب الوصول بشكل آمن ومستمر ودون عوائق، بما يتماشى مع التزامات أطراف النزاع بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالعمل مع السلطات السورية وأصحاب المصلحة الآخرين في هذا الصدد لإبداء الطابع القائم على المبدأ لجهودنا الجماعية، وضمان وصولنا إلى أكبر عدد ممكن من الفئات الأشد ضعفا في جميع أنحاء البلد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غامبا.

السيدة غامبا (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر الرئيس الحالي لمجلس الأمن، السويد، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس اليوم ولتبادل آخر ما استجد من معلومات عن حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية. وأؤيد البيان الذي أدلى به من فوره زميلي ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك.

إن آلية الرصد والإبلاغ، التي أنشئت عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) المتحذ في عام ٢٠٥، تجمع المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة الستة التي ترتكب ضدا لأطفال في حالات النزاع المسلح. وأُنشئت آلية الإبلاغ في سوريا في عام ٢٠١٣ بعد إدراج الحكومة السورية في قائمة الجزاءات بسبب عمليات قتل الأطفال وتشويههم والهجمات على المدارس والمستشفيات. وفي كل عام منذ ذلك الحين، كانت هناك زيادة هائلة في جميع الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها جميع أطراف النزاع.

وهذه الآلية بالذات فريدة في تشكيلها، إذ أنها تعمل بوصفها آلية إقليمية، وتجمع المعلومات من داخل سوريا وأيضا من البلدان المجاورة، وتتيح نطاقا أوسع لرصد وتسجيل الانتهاكات المرتكبة في جميع أنحاء سوريا، في وقت لا يمكن للأمم المتحدة الوصول إلى أجزاء كبيرة من البلد. ومع ذلك، يجب أن أؤكد على أنه، بالرغم من أن الحالات التي توثقها الآلية

تتحقق منها الأمم المتحدة، فإن هذه الحالات لا تمثل سوى مجرد جزء من الانتهاكات التي ترتكب في سوريا حتى اليوم.

ومنذ بداية الأزمة السورية في آذار/مارس ٢٠١١، تحققت الأمم المتحدة من خلال الآلية من أن أكثر من ٧ ٠٠٠ طفل فقدوا حياتهم أو تعرضوا للتشويه من جراء هذا النزاع. ولا بد لي من التأكيد على أن هذا ليس سوى العدد الذي تم التحقق منه ؛ فالتقارير التي لم يتم التحقق منها تعكس أعدادا تتجاوز بقدر كبير ٢٠ ٠٠٠ من الخسائر في صفوف الأطفال. وتميز الآلية بين الحالات المبلغ عنها والحالات المتحقق منها. فالحالات المتحقق منها وحدها هي التي تؤدي إلى إدراج الأطراف. إن منهجية التحقق مصاغة بعناية وتتطلب تثليثا دقيقا لإجراءات جمع المعلومات، مما يجعلها آلية صارمة للغاية تجمع بيانات تبدو أقل من الأرقام التي ترد في مبادرات وآليات الرصد الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وما فتئت الهجمات العشوائية وغير المتناسبة من جانب جميع الأطراف، التي نحصي منها الآن أكثر من ٨٨ – بما في ذلك استخدام الأسلحة المحظورة بموجب القانون الدولي، والهجمات الجوية، وقذائف الهاون والصواريخ والقصف العشوائي والأجهزة المتفجرة المرتجلة – تستخدم ضد المناطق المدنية والهياكل الأساسية المدنية وألحقت خسائر فادحة في الأرواح في صفوف الأطفال.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الآلية تقدم التقارير عن ستة انتهاكات جسيمة هي: التجنيد والاستغلال، والقتل والتشويه، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والهجمات على المستشفيات والمدارس، وعمليات الاختطاف، ومنع وصول المساعدات الإنسانية. وعلى مر الأعوام يدرج الأمين العام في مرفقات تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح سبعة أطراف ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في سوريا.

ومنذ بداية عام ٢٠١٨ وحده – فترة ستة أشهر – تحققت الآلية من أكثر من ١ ٢٠٠ حالة انتهاك مرتكبة ضد الأطفال. ومن ضمن هذه، قتل أكثر من ٦٠٠ طفل أو شوهوا، وجند أكثر من ١٨٠ طفلا أو استخدموا، وتعرضت أكثر من ٦٠ مدرسة للهجوم، مع وقوع أكثر من ١٠٠ هجوم على المستشفيات والمرافق الطبية أو موظفيها تم التحقق منها جميعا. ووقعت معظم هذه الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها في الأشهر الستة الماضية في سياق الطفرات العسكرية للأطراف المختلفة في مناطق عفرين وحماة وإدلب والغوطة الشرقية ودرعا. وأسفرت كل واحدة من هذه الطفرات عن تشريد مئات الآلاف من الأشخاص، نسبة كبيرة منهم من الأطفال.

ومع احتدام الحرب، ازداد بشكل مطرد احتجاز الأطفال لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة والقوات المسلحة. ففي عام ٢٠١٨ وحده، أُبلغ عن احتجاز الأطراف لأكثر من ١ ٣٠٠ طفل في الجزء الشمالي الشرقي من سوريا، لم تتمكن الآلية من التحقق سوى من سبع حالات منها منذ بداية العام بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المنطقة والجهات الفاعلة ذات الصلة. وفي أجزاء أخرى من سوريا، أبلغ أيضا عن احتجاز الأطفال، وتمكنت الآلية من التحقق من أكثر من ٣٠٠ حالة منذ عام ٢٠١٤.

وتعكس الأرقام الناشئة من الأشهر الستة الأولى لعام ٢٠١٨ زيادة كبيرة، بالمقارنة مع الفترات المماثلة المشمولة بالتقارير السابقة. فعلى سبيل المثال، في الربع الأول من عام ٢٠١٨، كانت هناك زيادة بنسبة ٢٥ في المائة في تجنيد الأطفال واستخدامهم، وزيادة بنسبة ٣٤٨ في المائة في القتل والتشويه، مقارنة مع كلتا نسبتي الزيادة في الربع السابق. وفي الواقع، فإن العدد الإجمالي للانتهاكات الجسيمة في الربع الأول يمثل زيادة بنسبة ١٠٩ في المائة عن الانتهاكات في الربع الأخير لعام ٢٠١٧.

ويشير إسناد المسؤولية عن هذه الانتهاكات إلى أن جميع أعمال التجنيد والاستخدام في عام ٢٠١٨ ارتكبتها جهات

فاعلة من غير الدول، في حين تعزى معظم الأرقام المتعلقة بأعمال القتل والتشويه إلى الحكومة السورية والقوات الموالية للحكومة. وبالرغم من أن الأرقام المتعلقة ببداية عام ٢٠١٨ تشمل حالات قليلة من أعمال العنف الجنسي والاختطاف المتحقق منها، فإن هذه انتهاكات يبلغ عنها في جميع الأعوام منذ إنشاء الآلية في سوريا. فعلى سبيل المثال، ظل الفتيان والفتيات يتعرضون للاعتداء والاستغلال الجنسيين، ويباعون كرقيق جنسي ويزوجون قسرا للمقاتلين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وما فتئ الاغتصاب يستخدم وسيلة للتعذيب، لا سيما حينما يكون الأطفال محرومين من حريتهم. وبالرغم من نقص الإبلاغ، فإن حالات العنف الجنسي ضد الأطفال في سوريا تعكس أيضا الطابع البغيض لهذا النزاع

وظلت الهجمات على المدارس والمرافق الطبية إحدى السمات المستمرة للنزاع في سوريا. ويقدر أن واحدة من كل ثلاث مدارس خارج الخدمة – إما لأنها تضررت أو دمرت أو استخدمت مأوى أو لأغراض عسكرية. ويقدر أن ٢,١ ملايين طفل غير ملتحقين بالمدارس داخل سوريا، بسبب مجموعة من العوامل من بينها انعدام الأمن، والافتقار إلى المرافق والتعليم الجيد، والفقر والتشرد.

وفي الأشهر المقبلة، سينشر التقرير القطري عن الأطفال والنزاع المسلح في سوريا المقدم من الأمين العام بتكليف من مجلس الأمن، الذي سيغطي خمسة أعوام من النزاع تقريبا. إن النتائج التي توصلت إليها الآلية خلال تلك الفترة من الوقت تبعث على القلق تماما. وأشعر بانزعاج شديد من قصص الأطفال الذين يولدون وينشأون خلال هذا النزاع، والأطفال الذين لم يشهدوا السلام في سوريا إطلاقا، والأطفال الذين عانوا مرارا وتكرارا من جميع أنواع الانتهاكات في بيوتهم ومجتمعاتهم المحلية ومدارسهم ومراكز احتجازهم وفي أوضاع اللجوء والتشريد الداخلي. وعلينا أن نفكر في أن هؤلاء الأطفال يعاونون من ضائقة نفسية – اجتماعية حادة. وهم لا يعرفون معنى لفظة ”السلام“.

وبكل بساطة إن العنف الذي تعرض له الأطفال السوريون، ولا يزال يتعرضون له – فضلا عن الآلام التي واجهوها هم وأسرهم طوال هذه السنوات للأزمة –أمر غير مقبول. وبالنظر للديناميكيات والانتهاكات التي تحدث ضد الأطفال هذا العام، فإنني أشعر بالقلق بوجه خاص حيال حرمان الأطفال من حريتهم وظروف احتجاز الأطفال الذين يزعم أنهم مرتبطون بأطراف النزاع. فهؤلاء الأطفال يجب أن يعاملوا بالدرجة الأولى بوصفهم ضحايا لانتهاكات القانون الدولي.

إنني أدعو جميع الأطراف المعنية بالنزاع في سوريا إلى الأمتثال للالتزامات المنطبقة بموجب اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وإلى منح الجهات الفاعلة المدنية المعنية بحماية الطفل فرص الوصول إلى الأطفال المحرومين من الحرية بسبب الارتباط أو الارتباط المزعوم بالقوات والجماعات المسلحة. وأدعو أيضا جميع أطراف النزاع في سوريا إلى اتخاذ تدابير فورية لضمان أن تجرى عملياتها العسكرية في امتثال تام للقانون الدولي، بما في ذلك باحترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. ولا بد من منح إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع الأطفال في جميع الأماكن في سوريا، بما في ذلك من خلال تنفيذ الممرات الإنسانية وفترات الهدوء لإيصال المساعدة الإنسانية التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة وتنميتهم، بدون أي تمييز. وهذا المعيار ينبغي أن ينطبق أيضا على العائدين.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن الأطفال لا يزال يتضررون على نحو غير متناسب من النزاع المسلح في سوريا. ومن الضروري أن يفعل مجلس الأمن كل ما في وسعه لممارسة الضغط على أطراف النزاع لكي تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي

ولكي تضمن ألا يكون الأطفال بعد الآن عرضة للانتهاكات الجسيمة لحقوقهم.

ويجب على أطراف النزاع اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة على الفور بغية منع سقوط الضحايا من الأطفال أثناء الأعمال العدائية، بما في ذلك عن طريق الوقف الفوري لاستخدام وسائل القتال وأساليبه العشوائية أو غير المتناسبة، وضمان معاملة الأطفال المحرومين من حريتهم أساسا بوصفهم ضحايا انتهاكات القانون الدولي.

ومن الواضح أنه لا بديل سوى السلام لوقف تزايد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في سورية. ولذا يجب إعطاؤه الأولوية. ويجب أن نكفل أثناء سعينا لتحقيقه أن يأتي الأطفال في صميم جميع المناقشات التي تنطوي عليها مفاوضات السلام. فمن الأهمية بمكان أن ننظر للأطفال على أنهم جزء لا يتجزأ من عمليات السلام في النزاع السوري أكثر من أي مكان آخر في العالم. وسيكون هناك مئات الآلاف من الأطفال ممن يحتاجون إلى المساعدة. وعليه، يجب أن نعد العدة لتلبية احتياجاتهم.

إن المعاناة من الحرب لأجل طويل تترتب عنها آثار مباشرة وضارة إلى حد كبير على الرفاه النفسي والاجتماعي للأطفال. وإذا تركت دون معالجة، سيكون لها عواقب سلبية طويلة الأجل وتؤثر عليهم طيلة حياتهم. في هذا الصدد، وإذ نشير إلى القرار المتخذ مؤخرا ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، ستتوفر للأطفال المتضررين من النزاع برامج حماية وضعت لتلبية احتياجاتهم على نحو متكامل وشامل للصحة العقلية والدعم النفسي، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للأطفال ذوي الإعاقة. ويجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية لتمويل التعليم الجيد وإتاحته لجميع الأطفال على جميع المستويات، من المراحل الأولى لنمو الطفل وصولا إلى التدريب المهني للشباب. ويجب عدم السماح بتخلف أحد عن الركب، ولا سيما الأشخاص الذين حرموا من أهم سنوات مراحل النمو لأسباب خارجة عن إرادتهم.

لقد حان الوقت لأن يؤمن أطفال سورية بأن ثمة مستقبلا أمامهم ولأن يعرفوا معنى السلام. لقد آن الأوان لأن يستعيدوا طفولتهم التي سلبت منهم. لقد حان الوقت أن يتوقفوا عن كونهم ضحايا وأن يضعوا هم القواعد اللازمة لاستعادة الحياة الطبيعية في ظل مناخ يسوده السلام والعدالة. فقد طال أمد تعرضهم للاستغلال وسوء المعاملة من جراء هذا النزاع المسلح لأجل طويل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة غامبا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت): سيدي الرئيس، نشكر الرئاسة على مقترح تركيز جلسة اليوم على وضع الأطفال في سورية. وأتقدم بالشكر كذلك لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك. وأشكر كذلك السيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على إحاطاتهما وعلى الجهود الحثيثة التي يقوم بها العاملون في المجال الإنساني في كافة بؤر النزاع.

وسأركز في كلمتي على نقطتين أساسيتين: هما الوضع الإنساني وأطفال سورية.

بالنسبة للوضع الإنساني، مع دخول الأزمة السورية عامها الثامن، يعيش أشقاؤنا السوريون كارثة إنسانية وأوضاعا اقتصادية واجتماعية صعبة للغاية. فيتعرض يوميا الآلاف منهم لأبشع الانتهاكات الصارخة لكافة المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان نتيجة لاستمرار دوامة العنف التي حصدت إلى الآن ما لا يقل عن ٤٠٠ ٠٠٠ قتيل، بمن فيهم عدد كبير من النساء والأطفال.

لقد تابعنا بقلق كبير التصعيد العسكري في جنوب غرب سورية خلال الأسابيع الماضية، الذي أدى إلى نزوح ما يقارب ٣٠٠ ٠٠٠ شخص وتفاقم وتدهور الأوضاع الإنسانية للمدنيين الأبرياء، منهم النساء والأطفال والشيوخ. وعلى الرغم من انخفاض هذا العدد بعد عودة جزء من النازحين إلى ديارهم، لا تزال هناك نسبة كبيرة منهم بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة. ونشاطر هنا الأمين العام قلقه البالغ إزاء وقف العمليات الإنسانية عبر الحدود في جنوب غرب سورية نتيجة لهذا التصعيد الأخير. ونؤكد على أهمية وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في جنوب غرب سورية بأسرع وقت ممكن، وإزالة كافة القيود على عمل المنظمات والوكالات الدولية، ووصول المساعدات إلى المحتاجين في جميع مناطق سورية.

لقد خلفت الحرب منذ عام ٢٠١١ أكبر أزمة لاجئين في تاريخنا المعاصر، حيث لم يترك لهذا الشعب خيار غير الهروب أو العيش تحت وطأة النزاع المسلح، نتج عنها أكثر من ٥ ملايين لاجئ سوري في الخارج، منهم مليونا طفل، وكذلك ما يقارب ٦ ملايين نازح داخليا، منهم ٢,٥ مليونطفل، بمجموع أكثر من ١١ مليون سوري. وإذ نؤكد هنا أن عودة هؤلاء اللاجئين والنازحين إلى ديارهم يجب أن تكون آمنة وطوعية وكريمة.

بدون أدنى شك، يدفع أطفال سورية الثمن الأكبر نتيجة الحرب الدائرة منذ ثماني سنوات في بلدهم، سلبت منهم براءتهم وأحلامهم وحقهم الأصيل في الحياة والعيش الكريم. فمعاناة أطفال سورية تعتبر وصمة عار في جبين المجتمع الدولي. فالملايين منهم لم يعرف إلا الحرب منذ أن خرجوا إلى هذه الدنيا. فهم يظلون الأكثر ضعفا والأكثر حاجة إلى الحماية. ولذا، يجب ألا نخذلهم، فهم مستقبل الأوطان ومستقبل سورية.

وهناك أكثر من ٥ ملايين طفل في سورية بحاجة إلى مساعدات إنسانية. وسمعنا قبل قليل من السيدة فيرجينيا غامبا عما يتعرض له أطفال سورية بسبب استمرار النزاع من قتل واحتجاز واختطاف وتجنيد وتعذيب وغيرها من مآسي. كما طالت تلك المعاناة ما يقارب مليونين طفل لم يتلقوا تعليما مؤسسيا، مما يهدد بضياع جيل كامل حُرم من حق التعليم.

لقد شهد عام ٢٠١٧، كما ذكرت أيضا السيدة غامبا قبل قليل، استهداف ٦٧ مدرسة وأكثر من ١٠٨ مرافقطبية كما ورد في التقرير عن الأطفال والنزاع المسلح. وإننا ندين وبشدة الاستهداف الممنهج للمرافق الحيوية والأساسية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمرافق الصحية، فهي تعتبر خطا أحمر، كما أكد عليه قرار مجلس الأمن ٢٤٢٧ (٢٠١٨). وإن هذا القرار، الذي تم اعتماده في بداية الشهر الجاري بالإجماع والذي أيدته الكويت مع ٩٧ دولة من أعضاء الأمم المتحدة، هو قرار صريح وواضح في إدانة الهجمات التي تستهدف المدارس والمستشفيات، ويدعو جميع أطراف النزاع المسلح إلى عدم عرقلة سبل حصول الأطفال على التعليم والخدمات الصحية. ونحث كافة الأطراف في الأزمة السورية على الامتثال لهذا القرار. كما يأتي القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) مثالا آخر على انتهاك صريح لقرارات مجلس الأمن رغم أنه اعتمد بالإجماع ودعا إلى وقف إطلاق النار دون تأخير والسماح بدخول المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة. ولكن هذا القرار الإنساني لم يجد، مع الأسف، طريقه للتنفيذ.

ختاما، تجدد دولة الكويت تأكيدها على أنه ليس هناك حل عسكري للأزمة السورية. وعلينا جميعا مضاعفة الجهود لإنهاء معاناة شعب بأكمله – هذا الشعب الشقيق، الغني في تاريخه وثقافته وحضارته. ويجب علينا إنهاء تبعات هذه الأزمة المدمرة على المنطقة والعالم بأسره، وذلك من خلال دعم الحل السياسي وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبشكل خاص القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) من أجل التوصل إلى تسوية شاملة تتوافق عليها جميع

مكونات الشعب السوري وتحقق طموحاته المشروعة، وتحافظ على وحدة واستقلال وسيادة سورية.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لوكوك والممثلة الخاصة غامبا على إحاطاتيهما المفصلتين والمثيرتين للقلق عن العمل الهام الذي يضطلعان به بشأن سورية.

وتدين الولايات المتحدة الهجوم الذي وقع في وقت سابق من هذا الأسبوع في محافظة السويداء في سورية، والذي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عنه. فقد أسفر هذا الهجوم الوحشي عن مقتل عشرات المدنيين الذين نبعث بتعازينا إلى أسرهم.

ولا يزال المدنيون، ولا سيما الأطفال، يتحملون وطأة العنف المستمر في سورية. وفي كل شهر، يقدم لنا السيد لوكوك إحاطة بشأن المدنيين اليائسين المحاصرين في الهجمات العسكرية والآلاف من المحرومين من إمكانية الحصول على المستلزمات الأساسية، بما في ذلك المساعدات المنقذة للحياة. وتمثل الحملة العسكرية الأخيرة في الجنوب الغربي فصلا مظلما آخر في قصة سورية المأساوية. وفي هذا الشهر، قدمت لنا الممثلة الخاصة غامبا نظرة أقرب على هذا البؤس. إنه من الواضح أن أطفال سورية قد واجهوا مستوى لا يمكن تصوره من المعاناة والصدمات التي سنتحملها معهم لبقية حياتهم.

وينبغي ألا يساء تفسير الإحصاءات المذكورة هنا وفي التقارير الشهرية عن سورية. نعم، لقد انخفض عدد المناطق المحاصرة إلى الصفر، لكن ليس لأن النظام قد رفع الحصار. بل لأنه واصل بلا رحمة حملة التجويع أو الاستسلام. وبالمثل، فإن عدد السوريين الذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها انخفض من أكثر من مليوني شخص في الشهر الماضي إلى ١,٥ مليون شخص في تموز/يوليه – لا لأن نظام يتيح وصول المزيد من المساعدات، بل لأنه استولى على المزيد من الأراضي بالقوة.

ومن المحزن أن أكثر من ١٣ مليون شخص في سورية لا يزالون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، منهم ما لا يقل عن ٦ مليون طفل.

وفي جنوب غرب سورية، أدت الهجمات العسكرية التي شنها النظام منذ ١٧ حزيران/يونيه إلى تشريد أكثر من ٣٢٥ ٠٠٠ من المدنيين، نصفهم تقريبا من الأطفال. ومع ذلك، فإن العاملين في المجال الإنساني عاجزون إلى حد كبير عن الوصول إلى تلك الفئات الضعيفة من السكان وهناك تناقص في الإمدادات. أما الأمر الأكثر إثارة للقلق فهو أن فقدان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية في جنوب غرب سورية يشمل وقف إيصال معونة الأمم المتحدة عبر الحدود التي طالب بها المجلس، وكان آخرها في القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧). ولم يتغير شيء بخصوص فشل النظام في تيسير وصول المساعدة الإنسانية منذ اجتماع المجلس الشهر الماضي (انظر S/PV.8296). فبدلا من أن يضع النظام احتياجات سكانه في الصدارة، يواصل استخدام المساعدة الإنسانية كسلاح ومنع وصولها كأداة لفرض المصالحة في المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة المسلحة سابقا.

وندعو النظام السوري وحلفائه الروس إلى السماح للأمم المتحدة باستئناف القوافل العابرة للحدود من الأردن وتيسير تقديم المساعدة عبر خطوط المواجهة من دمشق إلى المحتاجين، تمشيا مع قرارات المجلس السابقة بشأن هذه المسألة. إننا بحاجة إلى مواصلة عمليات الأمم المتحدة لإنقاذ حياة ٨٠٠ ٠٠٠ شخص يعتمدون على المساعدات المنقذة للحياة عبر الحدود.

وفيما يتعلق بإدلب، فقد واصل النظام السوري وداعميه أعمالهم العدوانية، ويقومون ببناء قواتهم العسكرية لشن الهجوم الكبير المقبل. لقد كانت تحذيرات الأمم المتحدة الخطيرة واضحة وجلية بشأن أن قيام النظام السوري بحملة عسكرية في إدلب، على نحو ما شهدناه في الغوطة الشرقية وحلب، سيؤدي إلى

حدوث أزمة إنسانية كارثية. والمجلس بحاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير لحماية المدنيين وكفالة وصول المساعدات الإنسانية في إدلب، حيث يتعرض مئات الآلاف من الناس للخطر.

وستسجل الولايات المتحدة مرة أخرى أن قوافل الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية موضع ترحيب في أي وقت في الركبان. ونرحب بتلك المساعدة ونحن مستعدون للقيام بكل ما في وسعنا لتيسيرها.

وفي الرقة، تمثل إزالة الذخائر غير المنفجرة إحدى أولوياتنا العليا؛ إنها خطوة أولى بالغة الأهمية للمساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار. وحتى الآن، قامت أفرقة إزالة الأجهزة المتفجرة التي يمولها التحالف بإزالة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من الأجهزة المتفجرة من ١٥,٥ مليون متر مربع من الأراضي في منبج والطبقة والرقة، ودربت أكثر من ٣٠٠ مواطن سوري على إجراء عمليات الوسم والمسح والتطهير وفقا للمعايير الدولية الإنسانية المتعلقة بالألغام. إن المهمة ليست سهلة، ولكن من الأهمية بمكان ضمان أن يتمكن السوريون من العودة إلى ديارهم بأمان.

وتواصل الولايات المتحدة دعم عمليات عودة اللاجئين عندما تكون آمنة وطوعية وكريمة. وتقيم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الوضع لا يزال غير آمن لعودة اللاجئين على نطاق واسع في سورية. كما نذكر المجلس بأن وقف العنف يشكل عنصرا حاسما لنجاح التخطيط لعودة اللاجئين على نطاق واسع. ولا تزال روسيا غير متمسكة بالتزامها بالحفاظ على منطقة تخفيف التوتر في جنوب غرب سورية. وإذا كانت روسيا جادة بشأن اهتمامها باللاجئين وغيرهم من المشردين السوريين، ينبغي لها أن تعمل مع النظام السوري لوقف العنف والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المدنيين المحتاجين.

وختاما، فإن التطورات الإيجابية قليلة ومتباعدة، ولكن يجب علينا أن نجد الأمل أينما نتمكن. ويسرنا أن الأطفال وأسرهم في اثنتين من المناطق المحاصرة في إدلب قد تمكنوا أخيرا من مغادرتها والوصول إلى مناطق أكثر أمنا، ولم يعودوا يواجهون الحرمان من العناصر الأساسية للبقاء. والآن، يجب أن نجد طريقة لحماية الأطفال الآخرين في إدلب في الأسابيع والأشهر المقبلة.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد مارك لوكوك والسيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين دائما ما تتسمان بالتنوير، إلا أنهما للأسف قاتمتان، وكذلك على الجهود الدؤوبة التي يبذلانها هما والأفرقة التابعة لهما.

لا يزال المدنيون يشكلون ضحايا وأهداف للاستراتيجية العسكرية للنظام. وتعد استعادة جنوب غرب سورية حلقة أخرى في الكارثة الإنسانية التي ما برحت تتكشف في سورية منذ عام ٢٠١١. فما الذي تبقى من منطقة تخفيف التوتر والالتزامات التي تعهدت بها الدول الضامنة لوقف إطلاق النار من أجل الحد من العنف وضمان احترام القانون الدولي الإنساني؟

ففي إدلب، يشكل تهديد النظام بشأن الهجوم الذي أعلنه بشار الأسد مأساة تلوح في الأفق بالنسبة للسكان الموجودين هناك والبالغ عددهم ٢,٢ مليون شخص. كما سيمثل هذا الهجوم مصدرا للمزيد من عدم الاستقرار لا في شمال سورية وتركيا فحسب، وإنما للمنطقة بأسرها، خاصة نتيجة انتشار المقاتلين الإرهابيين الذي سيؤدي حتما إلى إثارته. وسيؤدي شن هجوم دموي جديد في إدلب إلى فتح الفصل الثاني من المأساة السورية، أي حدوث انتشار إقليمي للنزاع.

وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على الأولويات الرئيسية الثلاث التي ينبغي أن تكون بمثابة دليلا لما نتخذه من إجراءات، وهي: حماية الفئات الضعيفة من السكان، وضمان وصول المساعدة الإنسانية، والتوصل إلى حل سياسي دائم في سورية بدعم من الأمم المتحدة.

تتمثل الأولوية الأولى في حماية جميع الفئات السكانية الضعيفة. وأود أن أكرر الملاحظات التي أدلت بها السيدة غامبا وأن أشدد على خطورة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في سورية، التي جعلت البلد هو الأكثر خطورة على الأطفال عام ٢٠١٨. لقد تعرض عشرات الآلاف من الأطفال للقتل أو الجرح منذ اندلاع النزاع جراء القصف العشوائي من قبل النظام. وهناك جيل بأكمله لم يلتحق بالمدرسة، مع ما يترتب على ذلك من آثار من حيث الإدماج الاجتماعي والمهني واحتمالية التطرف. ولا يزال تجنيد الأطفال واستخدامهم آخذ في الزيادة، لا سيما من جانب الجماعات الإرهابية، مثل داعش. وهناك ٥,٣ ملايين طفل حاليا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وثمة تدابير عملية وملموسة ندعو جميع أطراف النزاع إلى اعتمادها بشكل عاجل. ومن المهم الامتناع عن استهداف المدارس والهياكل الأساسية المدرسية، وحماية المدنيين والمناطق السكنية خلال سير العمليات.

كما أود إعادة النظر في الحاجة الملحة لضمان أمن العاملين في المجال الإنساني. فمن المهم التأكد من حماية العاملين في المجال الإنساني في المناطق التي تم استعادتها ومن استمرار تقديم الخدمات الإنسانية للناس في تلك المناطق. وقد أسعدنا نجاح عملية إنقاذ عدد من ذوي الخوذ البيض، الذين أنقذوا حياة الكثيرين وخاطروا بأنفسهم، وما برح النظام السوري يستهدفهم باستمرار. ولم يتم إجلاء جميع ذوي الخوذ البيض ويتعرض الباقون في سورية الآن تحت لتهديد خطير. ويجب علينا تأمين ضمانات السلامة لهؤلاء الأفراد وأسرهم والحرص على ألا يكونوا هدفا للانتقام من قبل النظام.

وأود أيضا أن أثير مسألة حماية الصحفيين المحاصرين في سورية وأسرهم. وكما يعلم المجلس، فإن هذه المسألة تمثل أولوية من أولويات فرنسا. وأدعو إلى مزيد من التعبئة الجماعية لتحقيق تلك الغاية.

وفيما يتعلق باللاجئين، لم تتحقق الظروف المواتية للعودة الآمنة والكريمة والطوعية. وسلامتهم غير مكفولة نظرا لاستمرار النظام في انتهاك جميع اتفاقات وقف إطلاق النار. ويتعرض الكثير منهم لتجاوزات أو يتم تجنيدهم قسرا في جيش النظام عند عودتهم.

ويشكّل القانون رقم ١٠ الذي يجعل من تشرد السكان أمرا لا رجعة فيه جزءا من استراتيجية الهندسة الديموغرافية للنظام وعقبة رئيسية أمام عودة اللاجئين والمشردين. ونطالب بإلغائه على غرار الاتحاد الأوروبي، فضلا عن تقديم التعويضات وبذل جهود كبيرة فيما يتعلق باسترداد الممتلكات وجبر الأضرار الناجمة عنه. وأود أن أشير إلى أن هذه المسألة لا تقتصر على أي نص قانوني لأن القانون رقم ١٠ ليس أكثر من إضفاء طابع رسمي على ممارسات النظام ويقنن استمرارها.

ثانيا، أود أن أشدد على أولوية تقديم المساعدات الإنسانية، التي ما تزال متدهورة في سوريا. ويواصل النظام السوري وضع عقبات غير مقبولة تحول دون إيصال المعونة في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وإن من التزام جميع الأطراف السماح بوصول المعونة إلى جميع أنحاء البلد، وخاصة إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها. ومن من غير المقبول أن يحرم السكان من المعونة الحيوية التي يفتقرون إليها إلى حد كبير، سواء في إدلب أو في الغوطة الشرقية أو القنيطرة.

ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء الحالة في جنوب البلد، حيث لم يتم الترتيب لدخول أي قافلة إلى هناك عبر الحدود مع الأردن منذ ٢٥ حزيران/يونيه. ولا تتوفر سوى المعونة القادمة من دمشق التي توزع حصريا في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام فحسب. ولذلك، فإننا ندعو الجهات الفاعلة ذات النفوذ على النظام لضمان استئناف إرسال القوافل العابرة للحدود عبر الأردن في أقرب وقت ممكن. ويجب السماح لجميع القوافل بحرّية

التنقل بأمان ودون عوائق في جميع أنحاء البلد، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأحكام القانون الدولي الإنساني.

ومن الضروري أن يحصل جميع السكان المحتاجين على المساعدات الإنسانية على أساس تقييم محايد لأوضاعهم من جانب الأمم المتحدة. وفرنسا على استعداد تام لمواجهة ذلك التحدي. آخذين بذلك الهدف في الاعتبار، قرر الرئيسان ماكرون وبوتين معا تنفيذ مشروع مشترك لإيصال المعونة الإنسانية إلى دوما في الغوطة الشرقية حيث تظل احتياجات السكان كبيرة لعدة أشهر بعد انتهاء القتال. ونُقلت بالفعل أربعة وأربعين طنا من المعدات الطبية والضروريات الأساسية من فرنسا إلى سوريا على متن طائرة روسية في ليلة ٢٠-٢١ تموز/يوليه. وتم توزيع المواد غير الغذائية للمستفيدين بالأمس ٢٦ تموز/يوليه بالتعاون مع الأمم المتحدة، في حين تلقّى مركز دوما الصحي الأدوية والمعدات الطبية.

وأثني في ذلك السياق، على عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، حيث لم يدخر كلاهما جهدا لضمان تلقي السكان في الغوطة تلك المساعدة في ظل أفضل الظروف الممكنة. ولا تزال تلك النتيجة متواضعة بالمقارنة إلى حجم الاحتياجات، إلا أنها تحدث تغييرا حقيقيا في حياة السكان الذين يعيشون في منطقة منكوبة حقا، ولم يكن ممكنا إيصال المعونة إليها بدون تلك الطريقة بالتأكيد. ومع ذلك، فلا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، كما أشار مارك لوكوك إلى ذلك بحق.

ثالثا، لن يتسنى التصدي للحالة الإنسانية بطريقة مستدامة دون تحقيق تقدم سريع في العملية السياسية التي تتولى قيادتها الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن النظام قد نجح في استعادة سيطرته على الكثير من المناطق، فإنه لم يحقق سوى انتصارات فشلت في تحقيق السلام. وكما يشير القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) فبدون تحقيق الانتقال السياسي ستظل سوريا عاملا دائما من عوامل زعزعة الاستقرار الإقليمي وعقبة أمام العودة الطوعية للاجئين والأشخاص المشردين في ظروف آمنة وكريمة، وتمويل جهود الإعمار من قبل الجهات المانحة المتعددة الأطراف، والمصالحة الوطنية التي تمكّن من القضاء على الإرهاب، علاوة على وجود الميليشيات الأجنبية واستمرار عقلية الحرب الأهلية. وفيما يتعلق بهذه النقاط المختلفة، فسوف يستمر هذا المأزق ما لم يحرز تقدم في العملية السياسية.

وفي ذلك الصدد، فإن استمرار النظام في اتّباع استراتيجيته العسكرية سيقوض الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام بهدف التقريب بين الأطراف وإعادة إطلاق العملية السياسية استنادا إلى تشكيل اللجنة الدستورية. ومن الضروري أن يمارس مناصرو النظام الضغط اللازم عليه لضمان توفر بيئة مواتية لمواصلة المشاورات التي أطلقها المبعوث الخاص.

وأكرر هنا وعلى المنوال نفسه أمام المجلس، أننا لن نشارك في إعادة بناء سوريا ما لم تنفذ عملية الانتقال السياسي بصورة فعالة وتقترن بعملية دستورية وانتخابية حقيقية. وذلك أمر لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار في البلد ولمساهمتنا في تمويل جهود إعادة الإعمار. وبخلاف ذلك، فليس ثمة سبب لالتزام فرنسا والاتحاد الأوروبي بتمويل إعادة الإعمار. ولأجل ضمان الاستقرار الطويل الأجل عن طريق حل سياسي تفاوضي، فإننا لن ندخر جهدا لتشجيع التقارب الملموس بين الأطراف الرئيسية في النزاع، وخاصة المقيمين منهم في أستانا والجماعة المصغّرة.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام للغاية بمشاركة مقدمي الإحاطات الرائعين. ونشكر وكيل الأمين العام لوكوك، والممثلة الخاصة للأمين العام غامبا، على إحاطاتيهما المتعقمتين.

ولكي أكون صريحا، فقد صدمت لسماعي مرة أخرى عن المعاناة الرهيبة للأطفال السوريين. وتجب حماية الأطفال، بما في

ذلك في أوقات الحرب، إلا أن هذه الحماية لا وجود لها تماما في النزاع السوري. ونعرب عن تأييدنا القوي لولاية الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. ونعرب عن امتناننا للعمل القيّم للغاية الذي اضطلعت به وفريقها فيما يتعلق بسوريا – وهو كذلك على الرغم من عدم تعاون النظام السوري. ومن المؤسف أن يتجاهل النظام السوري التزاماته الدولية، حتى عندما يتعلق الأمر بحماية الأطفال. ونتوقع أن يتناول التقرير القطري المقبل هذه المسائل بعبارات واضحة، ونؤيد فكرة زيادة وتيرة تقديم التقارير القطرية. ومع أننا نتحدث اليوم عن الحالة الإنسانية في سوريا، فإن علينا ألا ننسى مصير الـ ٦,٥ مليون لاجئ الذين اضطروا إلى الفرار من بلدهم.

و سأتناول في بياني ثلاث نقاط: أولا، الحالة في جنوب سوريا. ثانيا، الحالة في إدلب. وثالثا، استمرار انتهاك القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية في سوريا.

أولا، نعرب عن شعورنا بالقلق الشديد إزاء العنف في جنوب سوريا. فقد اتسمت الأعمال العدائية خلال الأسابيع القليلة الماضية بوقوع الخسائر في صفوف المدنيين وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات وتسارع تشريد السكان حتى بلغ عددهم ٠٠٠ ١٨٠ شخص. وندين بشدة سلسة الهجمات الانتحارية التي شنها مؤخرا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وكما أخبرنا السيد ستافان دي ميستورا يوم الأربعاء، فقد أصبح ٠٠٠ ١٨٠ من المدنيين مشردين داخليا نتيجة للهجمات البرية والجوية من جانب النظام السوري وحلفائه في الجنوب الغربي من البلد. ولا يزال بعض المشردين داخليا ممن يقيمون بالقرب من القنيطرة بلا مأوى ويتعرضون للشمس في درجات حرارة تصل إلى ٤٠ درجة مئوية، ولم يسمح للشركاء في المجال الإنساني بالوصول إليهم من مقرهم في دمشق بسبب عدم حصولهم على الموافقات اللازمة من قبل النظام. وعُلّقت في الوقت نفسه العمليات الإنسانية عبر الحدود.

ويجب على النظام السوري احترام القانون الدولي الإنساني والسماح باستمرار وصول الجهات الفاعلة الإنسانية، فضلا عن توفير الحماية لجميع الأشخاص المحتاجين، بمن فيهم المشردون داخليا المقيمون بالقرب من حدود الجولان. وندعو جميع الأطراف إلى السماح بمرور القوافل الإنسانية عبر الحدود مع توفير الضمانات الأمنية اللازمة لها، بما في ذلك الجهات الضامنة لمنطقة تخفيف التوتر، كما كانت تسمى في ذلك الوقت. ولا يزال تقديم المعونة العابرة للحدود يكتسي أهمية قصوى، ويجب تيسيره حيثما كان بأكبر قدر من الفعالية أو لكونه السبيل الوحيد للوصول إلى المحتاجين.

وأود الترحيب بالعملية الإنسانية التي أدت إلى إجلاء مجموعة من ذوي الخوذ البيض وأفراد أسرهم من جنوب سوريا.

إن مملكة هولندا تنظر حاليا في إمكانية الإسهام في خطط إعادة التوطين.

نشيد بالعمل المتفاني لذوي الخوذ البيض في جميع أنحاء سوريا، الذين أنقذوا عددا كبيرا جدا من أرواح المدنيين السوريين. أود أن أؤكد أنه ينبغي على جميع أطراف النزاع أن تقبل جميع العاملين في مجال تقديم المعونة وتوفر لهم الحماية. مما يبعث على الانزعاج الشديد أن نرى، بدلا من ذلك، أن العديد منهم يخشون على حياتهم بسبب زحف القوات السورية وحلفائها. ومن المؤسف أن ذوي الخوذ البيض يستهدفون بشكل خاص في الميدان وهنا في الأمم المتحدة، بكيل اتهامات تشهيرية ضدهم. اسمحوا لي أيضا أن أشدد على النقطة التي أثارها زميلنا الفرنسي بشأن الحاجة إلى ضمان سلامة الصحفيين في حالات النزاع.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، أي الحالة في أدلب. في الوقت الراهن، فإن منطقة إدلب محاطة تماما بقوات النظام السوري. ونشعر ببالغ القلق إزاء مصير ٢,٣ مليون من المدنيين في إدلب، من بينهم نحو ١,٣ مليون من المشردين من أماكن أخرى في سوريا. إنهم يرزحون تحت التهديد المستمر للهجمات

الجوية والأعمال القتالية الدائرة بين الجماعات المسلحة. أما الهجمات التي يشنها النظام السوري فستؤدي إلى كارثة إنسانية ذات عواقب إقليمية خطيرة.

أود أن أشدد على أن المدنيين في إدلب ليسوا إرهابيين، ولا مقاتلين. ولا بد من حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. كذلك تحتاج المرافق الطبية إلى الحماية، كما شدد المجلس بوضوح على ذلك في القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). تقع على الجهات الضامنة في الأستانة مسؤولية خاصة عن العمل بشأن الترتيبات اللازمة لمنع وقوع المزيد من المعاناة الإنسانية، وحماية المدنيين، وتوفير الخروج غير المتسم بالعنف من هذه المأساة المتزايدة. وفي رأينا، ينبغي للمجلس أن يبعث بإشارة قوية جدا إلى النظام وحلفائه تفيد بعدم الهجوم على إدلب. ومن أسف أننا لم نتمكن من الاتفاق على هذه الإشارات في جلستنا التي عقدناها يوم الأربعاء الماضي.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة، ألا وهي استمرار انتهاكات القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية في سوريا. إن سنوات من القصف والحصار والحرمان من جانب النظام السوري قد أدت في الشهور الماضية إلى استيلاء النظام على عدة مناطق لحقت بها أضرار شديدة. وحتى الآن، ما برح النظام يمنع الأمم المتحدة من الوصول إلى تلك المناطق. وكثيرا ما يحظر على المنظمة تسيير القوافل المشتركة بين الوكالات، مما يعني عرقلة جهود الأمم المتحدة في التنسيق والرصد وتوزيع المعونة. ونتيجة لذلك، لا يجري تسليم المعونة إلى من هم بأمس الحاجة إليها.

أود أن أضرب مثالاً على ذلك. في الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل، لم يتم إيصال سوى ٢٢ في المائة من المعونة إلى من هم بأمس الحاجة إليها في الأراضي الخاضعة لسيطرة النظام السوري. وهذا ببساطة أمر غير مقبول. لذلك، ندعو النظام السوري، والاتحاد الروسي وإيران إلى العمل فورا من أجل تمكين جميع الجهات الفاعلة الإنسانية من الوصول إلى تلك المناطق من دون أي عوائق وبشكل مستدام. وإذا ما واصل النظام عرقلة قدرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في دمشق على العمل بشكل فعّال، فإنه يحول على نحو ثابت دون إمكانيات العمل الإنساني المبدئي في الجمهورية العربية السورية. ونتيجة لذلك، يلحق الضرر بالكثير من الأبرياء وبالمزيد من الأطفال الأبرياء.

في الختام، أود أن أشدد على ضرورة المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سوريا بشكل مستمر من جانب جميع الأطراف. وسنواصل جهودنا في ذلك الصدد داخل المجلس وخارجه. ونهيب بمن لديهم نفوذ في هذا الصدد كفالة وصول مساعدة الأمم المتحدة إلى السوريين المحتاجين. وعلاوة على ذلك، ينبغي إقناع النظام بإعادة النظر في القانون رقم ١٠، كما أكد زميلنا الفرنسي. لا يزال من الأساسي الامتثال للقانون الإنساني الدولي، وتوفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية لتحسين ظروف المدنيين السوريين والتخفيف من معاناتهم. وينطبق ذلك بصفة خاصة على معاناة الأطفال السوريين، كما بيّنت بوضوح فرجينيا غامبا. إن احترام القانون الإنساني الدولي عنصر أساسي هنا إذا ما أردنا أن نمنع تكرار ما حدث في شرق حلب والغوطة الشرقية ودرعا.

أخيرا، ندعو إلى تقديم ضمانات على استمرار توفير الحماية للعاملين في مجال تقديم الخدمات الإنسانية للناس في المناطق التي شهدت مؤخرا تغيرا في السيطرة عليها.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة ونشكر مارك لوكوك وفرجينيا غامبا، على العمل المهم اللذين يضطلعان به وعلى المعلومات المقلقة للغاية التي قدماها إلينا من فورهما. إن الصورة التي رسماها قاتمة. ولا يزال النزاع السوري يؤدي إلى وقوع الضحايا في صفوف المدنيين ويتسم بسيناريوهات تنطوي على مخاطر تصعيد جديد يثير

الجزء. والمساعدة الإنسانية محدودة جدا. ولا يزال يجري انتهاك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

تأسف بيرو بشدة لكون الحالة تبعث على بالغ القلق إزاء ضعف المشردين داخليا واللاجئين، لا سيما في الجنوب الغربي من البلد. ونلاحظ أن أكثر من ١٣ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في سوريا، ومن بينهم أكثر من ٥ ملايين طفل.

نشدد على الالتزام الأخلاقي والقانوني للسلطات السورية والجهات المؤثرة الأخرى في الميدان بتيسير إمكانية الوصول الفوري والكامل وبدون عوائق للمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والوكالات الأخرى ذات الصلة.

نشدد أيضا على الحاجة إلى تيسير العودة الطوعية والآمنة للمواطنين السوريين إلى ديارهم وأشغالهم، وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا. ويتطلب ذلك الإرادة السياسية وبناء الثقة وتوفر الموارد اللازمة. ونعتقد أنه لا مندوحة عن دعم المجتمع الدولي ومشاركة الأمم المتحدة.

ونلاحظ مع القلق الآثار السلبية الناجمة عن تنفيذ القانون رقم ١٠ على ملايين النازحين وعلى بناء السلام المستدام في سوريا. وبالمثل، نشعر بالجزع إزاء خطر تصعيد العنف في إدلب، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى جحيم جديد على الأرض. ونرى أنه في غاية الأهمية منع وقوع مأساة إنسانية جديدة، ونشدد على أن مكافحة الإرهاب لا تبرر بأي حال من الأحوال انتهاك حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي.

من المهم أن يؤخذ في الحسبان أن الأطفال عرضة للخطر بوجه خاص. فالوفيات واليتم، وسوء التغذية، والإصابة، والمرض، والصدمة، والإهمال وتدمير المدارس، كلها من عواقب العنف الذي يلم بملايين الأطفال في سوريا. إذ أن العديد منهم لا يعرف سوى الصراع والتشريد القسري. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2018/724)، حدث في عام ٢٠١٧ وحده، نحو ٣٠٠٠ انتهاك جسيم لحقوق الأطفال، أي أكثر من السنة السابقة. بلغت نسبة الحالات التي تم التحقق منها فيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم لأغراض عسكرية ١٣ في المائة، معظمها في حلب وحماة وإدلب.

في ضوء ذلك، نود أن نبرز تشديد الرئاسة السويدية الذي جاء في أوانه على المسؤولية عن توفير الحماية لهم. وهذا يعني توفير بيئة سلمية لهم للتعافي وتهيئة حياة خالية من جميع ضروب العنف، كجزء من استراتيجية شاملة لتسوية النزاع والحفاظ على السلام.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على المسؤولية الخاصة للمجلس، وفقا للقرار الأخير ٢٤٢٧ (٢٠١٨) بشأن الأطفال والنزاع المسلح. نشدد تشديدا خاصا على الحاجة إلى تعزيز أعمال إعادة التأهيل للأطفال المجندين، بهدف تيسير إعادة إدماجهم في المجتمع، وبناء السلام المستدام في سوريا.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لوكيل الأمين العام، لوكوك، والممثلة الخاصة، غامبا على المعلومات المستكملة والنيرة التي قدماها عن الحالة الإنسانية في سوريا وأثر الصراع الحالي على الأطفال.

نغتنم هذه الجلسة المفتوحة لكي ندين بأشد العبارات سلسلة الهجمات الانتحارية التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية صباح ٢٥ تموز/يوليه على العديد من القرى في محافظة السويداء إن تلك الهجمات الأخيرة التي نجم عنها مقتل أكثر من مائتي شخص، وإصابة المئات بجروح، يجب ألا تقوض الجهود الرامية إلى العودة إلى السلام والاستقرار الدائمين في سوريا.

إن على القوات الحكومية والميليشيات المحلية، التي تسيطر على جزء كبير من البلد، ولا سيما في المنطقة الجنوبية، تعزيز

وجودها على طول كامل الحدود الإدارية الشرقية للسويداء واتخاذ تدابير للرقابة المؤقتة فيما يتعلق بالمواطنين الذين يصلون إلى هذه المنطقة. ومع ذلك، تود حكومة بلدي أن تعرب للمجلس عن قلقها البالغ من حالة انعدام الأمن السائدة في الجزء الجنوبي الغربي من البلد، نظرا إلى أن الاشتباكات، التي وقعت في أعقاب المنطق العنيد للعمليات العسكرية، تؤدي إلى سقوط مئات القتلى والجرحى، فضلا عن التشريد الجماعي للمدنيين، وهي أيضا تمنع كيانات الأمم المتحدة من إرسال الإمدادات الإنسانية عبر الحدود بسبب انعدام الأمن.

وتشهد على الحالة الإنسانية غير المستقرة جميع الغارات الجوية على المرافق الطبية والتعليمية والعاملين في إدلب، وارتفاع مستويات التلوث الناجم عن المتفجرات في الرقة، ووجود العديد من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والعدد الكبير من المدنيين الذين لا يزالون في مخيمات المشردين في الغوطة الشرقية. ولذلك من الأهمية الحيوية بمكان ألا تدخر وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركاؤها وسعا لإيجاد أوجه تآزر لتقديم المساعدة إلى أكبر عدد ممكن من المحتاجين، وأن تضمن أطراف النزاع إمكانية وصول القوافل المشتركة بين المؤسسات بصورة آمنة ومستمرة وبدون عوائق، امتثالا للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

وبالنظر لهذه الحالة من الدمار والأسى، لا يسع غينيا الاستوائية سوى أن تشارك من يدعون إلى الدفاع عن حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة وحماية هذه الحقوق، ولا سيما في سوريا، وهي المسألة التي نحن بصدد معالجتها اليوم. وأصبح هذا واضحا باتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) خلال المناقشة المفتوحة التي عقدت في ٩ تموز/يوليه (انظر S/PV.8305). وتقوم حاجة إلى معالجة عوامل مثل الافتقار إلى المساعدة الإنسانية، الأمر الذي يعرض الأطفال السوريين إلى مزيد من مخاطر العنف والاستغلال، بما في ذلك عمالة الأطفال، والتجنيد، والزواج القسري. ولا شك أن هذا النزاع الذي طال أمده أحدث تأثيرا كبيرا على الأطفال في جميع أنحاء البلد ويمكنه أن يسبب عارض الإجهاد اللاحق للصدمة النفسية وعارض الإجهاد المضر، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى أضرار بدنية ونفسية طويلة الأجل إذا لم تعالج على النحو المناسب.

كما أن الغارات الجوية على المدارس والعاملين في مجال التعليم واستخدام المدارس للأغراض العسكرية يؤثر تأثيرا كبيرا على الأطفال، مما يزيد من خطر المعاناة والوفاة بسبب أمراض يمكن الوقاية منها بالتطعيم. ومن أجل معالجة هذه الحالة، يجب على أطراف النزاع أن تتقيد باستمرار بالتزامها بحماية حقوق الأطفال.

إن المعلومات التي قدمتها السيدة غامبا هامة للغاية، وينبغي أن تدفع جميع أطراف النزاع إلى التفكير بشكل عميق للغاية. لقد قلنا في مناسبات عديدة إنه لا يمكن إيجاد حل عسكري لهذا النزاع. ولكن حتى لو كان هناك إصرار على عدم التوصل إلى اتفاق، فإن على الأطراف على الأقل أن تحترم القانون الإنساني وتستخدم القوة بصورة متناسبة من أجل إنقاذ حياة الفئات الأشد ضعفا، أي الأطفال.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن دعم جمهورية غينيا الاستوائية القوي للمبادرة المشتركة الأخيرة للاتحاد الروسي والجمهورية الفرنسية التي تهدف إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى سكان الغوطة الشرقية ودوما. وتأتي هذه المبادرة نتيجة لاجتماع تنسيقي بين قادة كلا البلدين عقد في أيار/مايو، في سانت بترسبورغ، ويهدف إلى إيفاد أفرقة طبية لتقديم الإسعافات الأولية لأكثر من ٥٠٠ شخص من المصابين إصابات خطيرة والإمدادات الطبية لعلاج ١٥ ٠٠٠ من المصابين بجروح طفيفة. وهذا يكمل المساعدة التي تستهدف تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة لسكان الغوطة الشرقية. إن هذا التعاون الفرنسي – الروسي يستحق منا كامل الاهتمام والثناء، لأنها يدل على أنه، بالقليل من الإرادة السياسية، يمكن للبلدان

الأعضاء في مجلس الأمن التي لها تأثير على أطراف النزاع، إذا رغبت في ذلك، التوصل إلى تفاهم والعمل على ضمان تسوية النزاع بصورة سلمية.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا على إحاطتيهما الإعلاميتين المثيرتين للإعجاب. ونعرب عن بالغ تقديرنا لخدمتهما المتفانية.

وحتى ونحن نجتمع اليوم لنناقش مرة أخرى الحالة الإنسانية في سورية، فإن من دواعي الأسف أن المنطق العسكري لا يزال يدفع بعجلة التطورات على أرض الواقع. ولا نزال نواجه أعمال عنف مستمرة وواسعة النطاق فضلا عن انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وكانت أبرز الأمثلة على ذلك الحوادث الأخيرة التي وقعت في جنوب غرب منطقة تخفيف التوتر، حيث لا يزال أكثر من ٥٥٠٠٠ طفل محرومين من الحصول على المساعدة الإنسانية وإجمالي ١٠٠٠٠٠ من المشردين داخليا فروا من موجة العنف الأخيرة.

وإذ نأخذ في الاعتبار تلك الحوادث الأخيرة، فإننا ندين بشدة تكثيف العمليات العسكرية. ويجب تأمين وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة وبدون عوائق، على النحو المطلوب في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ومن دواعي الأسف أنه حتى بعد أن استعادت الحكومة السورية السيطرة على مناطق عديدة من البلد، لا نزال نفتقر إلى إمكانية الوصول المنتظم إلى المناطق المحتاجة.

ونعرب عن قلقنا البالغ من الحالة الإنسانية في جنوب غرب سوريا وأيضا في الجزء الشمالي الغربي من البلد. إن العلميات العسكرية التي تقودها القوات الحكومية، بدعم من روسيا، أدت بالفعل إلى تشريد الآلاف من المدنيين، وأغلبهم يتحركون باتجاه الجزء الشمالي للبلد. وكما سمعنا في الإحاطة الإعلامية، فإن محافظة إدلب تعاني من تدفق أعداد كبيرة من المشردين داخليا، مما يتركها مع العدد إجمالي الأكبر للأشخاص المشردين في سوريا.

وينبغي أن يكون الواجب الإنساني أولويتنا الرئيسية. ونود أن نكرر دعوتنا القوية جميع الأطراف ذات التأثير على الحالة على أرض الواقع إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق وقف كامل للأعمال القتالية في جميع أنحاء الأرض السورية من أجل تجنب السيناريوهات المأساوية مثل التي شهدناها بالفعل في الغوطة الشرقية وشرق حلب ودرعا.

وأود أن أشدد على أهمية حماية أشد الفئات ضعفا، ولا سيما الأطفال والنساء والأقليات الدينية، الذين هم في أغلب الأحيان المتضررون من النزاع في سوريا.

وأود أيضا أن أشدد على ضرورة حماية اللاجئين. ونؤيد العودة الآمنة والطوعية والكريمة للمواطنين السوريين بموجب إطار تقوده الأمم المتحدة حالما تسمح الظروف. وفي ذلك السياق، أود أيضا أن أعرب عن قلقنا حيال ما يسمى بالقانون السوري رقم ١٠، بشأن حقوق الملكية. ويساورنا بالغ القلق من تداعياته الكبيرة المحتملة على عودة السوريين المشردين داخليا واللاجئين في المستقبل. ولذلك السبب نشدد على ضرورة أن يبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

ويعني هذا العام السابع للنزاع المسلح في سوريا أن ملايين الأطفال لم يعرفوا سوى الحياة في جو من الخوف. فهم يعانون من سوء التغذية ويحرمون من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في الغذاء والماء والصرف الصحي والتعليم والرعاية الطبية. إن لمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال عواقب مؤلمة. كما تقوم حاجة إلى تسريع برامج الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام بمنح الأولوية للمناطق التي يعود إليها المدنيون من أجل التصدي لتزايد عدد الضحايا الأطفال.

ونشعر بقلق بالغ من تأثير النزاع على التعليم. فمع بقاء أكثر من مليوني طفل خارج المدرسة وثلث المدارس غير صالحة للاستعمال، فإن النزاع دمر حياة جيل من الشباب. وأنشأ عدم الحصول على التعليم والصدمات التي تعرض لها الأطفال، بما في ذلك الصدمات التي تعزى إلى العنف الجنسي، جيلا ضائعا في سوريا، مما سيؤثر على مستقبل البلد ومستقبل المنطقة بأسرها، ويؤدي إلى تقويض آفاق إعادة الإعمار والإنعاش في سوريا التي تنعم بالحرية والديمقراطية.

ولذلك، نود أن نشدد على أهمية ضمان التمويل اللازم لدعم برامج حماية الأطفال المتضررين من النزاع، فضلا عن توفر التعليم الجيد لجميع الأطفال، بمن فيهم الفتيات، على جميع المستويات. وفي ذلك الصدد، ندين بشدة استمرار الهجمات على المدارس واستخدام المدارس للأغراض العسكرية. وأود أن أذكّر بأن التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465) قد تضمّن قائمة بـ ٦٧ من الهجمات المُتحقَّق منها التي شنت على المدارس والعاملين في مجال التعليم في عام ٢٠١٧، وكان معظمها غارات جوية.

وفي الختام، أود أن أشدد على ضرورة الحفاظ على وحدة المجلس فيما يتعلق بمسألة التنفيذ الكامل للقرارات الإنسانية ذات الصلة في جميع أنحاء سورية، لا سيما ونحن نواجه تزايدا في أعمال العنف في الجزء الشمالي من البلد هذه المرة. وليس اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) سوى بداية للعملية. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف المعنية وذات النفوذ في الميدان إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة وقف القتال وحماية الشعب السوري، وأخيرا، إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته المفصلة للغاية. أود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة غامبا على إحاطتها. لقد كان مفيدا تذكيرنا بالمعاناة المروعة للأطفال السوريين طوال فترة النزاع.

وينبغي لنا جميعا أن نتذكر أن أحد الأسباب التي أدت لإشعال جذوة هذا النزاع اعتقال المخابرات السورية واحتجازها لأطفال من درعا بسب كتابة شعارات مناهضة للنظام على جدار المدرسة. ويجب علينا جميعا ألا ننسى تجنيد داعش واسترقاقه المروعين للأطفال، وأن نذكر أيضا أن عددا كبيرا من الأطفال قد قتلوا وشوهوا بصورة مؤسفة من جراء القصف الجوي العشوائي، سواء في حلب والغوطة الشرقية أو في مناطق أخرى، من جانب النظام السوري وحلفائه.

وقد صدمت على وجه الخصوص لما خلصت إليه السيدة غامبا من استنتاج مفاده أن معظم حوادث قتل الأطفال وتشويههم تعزى إلى الحكومة السورية والقوات الموالية لها. وأود أن أكرر بقوة دعوتها للأطراف إلى الوفاء بأمور ثلاثة: احترام القانون الدولي الإنساني، الامتثال للالتزامات بموجب اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الملحق بها، والسماح بوصول المدنيين العاملين في مجال حماية الطفل للأطفال المحرومين من الحرية بسبب ارتباطهم بالجماعات المسلحة. وما دام ممثل الحكومة السورية موجودا في هذه القاعة اليوم، فإنني آمل أن يتمكن من الإعلان، خلال بيانه، عن التزام حكومة بلده بالوفاء بتلك الطلبات الثلاثة التي تقدمت بها.

ونشاطر الولايات المتحدة وغيرها من الممثلين الآخرين إدانة الهجوم المروع الذي أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عنه في محافظة السويداء في ٢٥ تموز/يوليه، وأودى بحياة الكثير من المدنيين الأبرياء. وإنه لأمر مروع هذا الازدراء التام للحياة البشرية. وقد أعرب الوزراء عن تعازيهم لأسر الضحايا، وأكدوا مجددا التزامنا بتحقيق السلام الدائم في سورية وإلحاق الهزيمة الدائمة بتنظيم داعش.

وقد ذكّرنا سفير الكويت بالفعل بأن جميع أعضاء المجلس قد صوتوا في شباط/فبراير مؤيدين للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي طالبنا بموجبه بوقف الأعمال العدائية ووصول المساعدات

الإنسانية دون عوائق. وإن من دواعي أسفنا العميق أن السلطات السورية لم تبذل أي جهد للامتثال لأحكام ذلك القرار، بل لم تمتثل أيضا لاتفاق التهدئة الذي تم التوصل إليه بين روسيا والولايات المتحدة في العام الماضي.

ونشعر، شأننا شأن الآخرين، بالقلق العميق إزاء الهجوم الذي شنه نظام الأسد، المدعوم من قبل روسيا، في منطقة التهدئة في جنوب غرب سورية. وخلال الشهر الماضي، كان لذلك الهجوم أثر مدمر على المدنيين المقيمين في المنطقة، حيث أدى إلى تشريد ما يزيد على ربع مليون منهم. وأبلغت اليونيسيف أن حوالي نصف الأشخاص الذين فروا من جراء موجة العنف الأخيرة، من الأطفال.

ويجب أن تُكفل حرية التنقل للأشخاص الفارين من القتال لكي يتمكنوا من اختيار المكان الذي يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم متى عاد إليها الأمان، ويتسنى لهم استعادة ممتلكاتهم وإعادة بناء حياتهم. ويجب أن توفر لهم الحماية من الأعمال الانتقامية من جانب النظام، وأن يحصلوا على الإمدادات والخدمات الأساسية. ونتوقع من النظام وروسيا أن يكفلا سلامة وأمن جميع العاملين في جنوب سورية، بما في ذلك سلامة العاملين في المجال الإنساني والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

وشأننا شأن ممثلي بيرو وهولندا وغيرهما من ممثلي البلدان الذين تكلموا اليوم، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء الحالة في إدلب، كما سمعنا من السيد ستافان دي ميستورا اليوم، فإن هناك ما يقرب من ٣ ملايين من المدنيين يعيشون في رعب من هجمات محتملة من جانب النظام ومناصريه، بينما شرد ما يزيد على ٥٠ في المائة من السكان من ديارهم، بل وقد حدث ذلك عدة مرات في بعض الحالات. وسوف تستمر هذه الحالة الإنسانية المتردية ما لم يتم السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وباستمرار. ونحث روسيا والقوات الموالية للنظام على الامتثال لاتفاق التهدئة وإزالة جميع العوائق التي تحول دون إيصال المعونة الإنسانية.

ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء عدم إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي أصبحت خاضعة لسيطرة النظام مؤخرا. ونحث روسيا على استخدام نفوذها لضمان وصول الوكالات الإنسانية إلى تلك المناطق دون عوائق وعلى وجه السرعة. ويجب أن يستمر ذلك الوصول بدلا من السماح بوصول قافلة واحدة لدواع رمزية شكلية فحسب. ويجب أيضا أن يتسم إيصال المعونة بالشفافية وأن يخضع للمساءلة والرقابة على النحو الصحيح.

ويمثل إيصال المعونة عبر الحدود نسبة كبيرة من جميع الإمدادات الإنسانية. ومن الضروري إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان في جميع أنحاء سورية من خلال أقصر الطرق. وأود في ذلك الصدد أن أكرر النداء الذي وجّهه ممثل فرنسا إلى روسيا وسورية بتوفير الضمانات الأمنية اللازمة للأمم المتحدة لتتمكن من مواصلة استخدام معبر الرمثا من الأردن. وقد كلف هذا المجلس الأمم المتحدة باستخدام ذلك المعبر. وما يزال القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧) نافذا ويُعدُّ عنصرا أساسيا لضمان إيصال المعونات إلى من هم بحاجة إليها.

وختاما، أود القول أن الإحاطة المقدمة اليوم تبين أن هناك العديد من الطرق التي تستطيع بها السلطات السورية وحلفاؤها تحسين الحالة الإنسانية في البلد. وأود على ذلك الأساس، أن أطلب إلى السلطات السورية والاتحاد الروسي تنفيذ هذه الأمور الثلاثة: أولا، ضمان تمكين الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني من الوصول إلى القنيطرة فورا وبطريقة آمنة ومستمرة ودون عوائق، ثانيا، ضمان تمكين الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني من الوصول فورا وبطريقة آمنة ومستمرة ودون عوائق إلى المناطق ذات الأولوية التي تغيرت السيطرة عليها مؤخرا، بما في ذلك دوما والبلدات في الغوطة الشرقية وجنوب دمشق

وريف حمص الشمالي، ثالثا وأخيرا، إعطاء المجلس الضمانات اللازمة – وآمل أن نستمع إلى مثل هذه الضمانات من الممثل السوري في وقت لاحق من هذه الجلسة – وهي حماية العاملين في المجال الإنساني في المناطق التي تغيرت السيطرة عليها مؤخرا وتمكينهم من مواصلة تقديم الخدمات الإنسانية للسكان في تلك المناطق.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون للإحاطتين اللتين قدمهما وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارك لوكوك، والسيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، اللذين نكرر دعمنا للعمل الحساس الذي يضطلعان به.

ونعرب عن أسفنا لاستمرار هذا النزاع لثماني سنوات، وما زلنا نشهد استمرار الحصار والعنف اللذين يتعرض لهما الشعب السوري، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا، مثل الأطفال الذين لم يعرفوا في بعض الحالات سوى هذا الواقع منذ ولادتهم. وللأسف، وما لم تتخذ التدابير المناسبة، فسوف يتعين على معظمهم تحمُّل الصدمات النفسية على نحو مستمر. ووفقا لإحصاءات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فلا يزال هناك ١٣,١ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، من بينهم حوالي ٥,٣ ملايين طفل.

وهناك نحو ٦,١ مليون من المشردين داخليا، منهم ٢,٦ مليون طفل، يعيش ٢٠٠ ٠٠٠ طفل منهم في مناطق يصعب الوصول إليها. ويجب أن نمنع زيادة هذه الأرقام.

إننا نشعر بالجزع إزاء تصاعد العنف في جنوب غرب سورية، وندعو إلى وقف الأعمال العدائية في إطار القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ويجب تجنب أي زيادة في التوترات لتجنب زيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة. كما نؤكد من جديد على أهمية الحفاظ على حياة الآلاف من المدنيين الذين لا يزالون ينتقلون إلى مدينة إدلب، بمن فيهم الأطفال وأسرهم الذين يزيدون من تضخم أعداد المشردين داخليا بسبب العنف. ومن الضروري تجنب أي نوع من التوتر أو تصاعد العنف في تلك المنطقة لتجنب حدوث مأساة كبرى. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) أمر لا غنى عنه. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على المبادرات المختلفة التي أتاحت التوصل إلى اتفاقات محلية لا لتيسير دخول المساعدات الإنسانية فحسب، وإنما للمساعدة في إجلاء السكان المحتاجين أيضا.

كما يجب اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون عودة ظهور الجماعات الإرهابية ووقف المزيد من العنف. وندين بشدة الهجوم على مدينة السويداء، مما أدى إلى وفاة أكثر من مائتي شخص، ويجب أن يخضع المسؤولون عن تلك الهجمات الشنيعة للمساءلة.

ونرفض جميع الهجمات التي يتم شنها على المرافق المدنية، ولذلك فإننا ندعو الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين والمستشفيات والمؤسسات التعليمية. ويؤسفنا أنه، وفقا للأرقام الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، هناك أكثر من ٢,٧ مليون طفل سوري لم يلتحقوا بالمدرسة منذ بداية النزاع. ووفقا لآخر تقرير للأمين العام (S/2018/724)، استفاد ما مجموعه ١٠٤ ٠٠٠ طفل من تقديم مواد التعلم الأساسية ومن تقديم التعليم التعويضي، بينما استفاد ١٧٢ ٠٠٠ طفل من تقديم خدمات الحماية والدعم النفسي والاجتماعي.

ومع ذلك، نعتقد أنه يجب تقديم المزيد من أجل هذه الفئة الضعيفة من السكان. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لإعادة هؤلاء الأطفال إلى المدارس. فلا يمكن أن نسمح أن تكون أولى دروسهم في الحياة هي التشريد القسري أو البحث

عن المأوى. كما ينبغي اتخاذ تدابير لمنع تعرضهم للعنف الجنسي أو التجنيد.

ونسلط الضوء على العمل الدؤوب الذي تقوم به مختلف الوكالات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني الذين يعرضون حياتهم للخطر لتقديم المساعدات الإنسانية التي يحتاجها الكثيرون. ونلاحظ أنه، وفقا للتقرير الأخير، تم تقديم الخدمة لأكثر من ٢١٨ ٠٠٠ شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، وتلقى ما مجموعه ٣ ملايين طفل الرعاية من منظمة الأمم المتحدة للطفولة. كما نلاحظ حصول أكثر من مليون من الأطفال والأمهات على الإسعافات الأولية وتلقي حوالي ٢٩٣ ٠٠٠ من الأطفال والنساء الحوامل والأمهات المرضعات للمكملات الغذائية. وندعو الحكومة السورية إلى التعاون في هذا الشأن، وأن تنسق بشكل أوثق وأكثر فعالية مع وكالات الأمم المتحدة وممثليها حتى تستمر هذه المساعدة في الزيادة. وهذا هو السبب في ضرورة الحصول على أذون التأشيرات بصفة عاجلة، فضلا عن أذون دخول القوافل، بما في ذلك القوافل العابرة للحدود.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نسلط الضوء على التقييم التقني الذي أجرته إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في مدينة الرقة لضمان إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب. ونعتقد أن هذا يشكل إجراء أساسيا وعاجلا يمكن أن يؤدي إلى تجنب حدوث الوفيات ويسمح للسكان بالعودة إلى حياتهم اليومية. كما أنه من شأنه أن يتيح للسكان المشردين واللاجئين العودة إلى ديارهم تدريجيا. ويجب أن تكون هذه العودة آمنة وكريمة وطوعية ومستنيرة، كما يجب أن تتم في جميع أنحاء سورية.

ويجب أن يقوم الحد من العنف على أرض الواقع على أساس زيادة بناء الثقة بين الأطراف المعنية. ويجب أن يكون التخفيف من الحالة الإنسانية للسكان المدنيين، لا سيما أكثر الفئات ضعفا، مثل الأطفال، أولوية في جدول أعمال الحوار السياسي والدبلوماسية الرفيعة المستوى. ونكرر التأكيد على أن السبيل الوحيد لإيجاد حل لهذا النزاع هو من خلال عملية سياسية شاملة ومتضافرة وقائمة على الحوار بقيادة الشعب السوري والسماح بالتوصل إلى حل سلمي.

وأخيرا، نود أن نسلط الضوء على العمل الذي ما برحت الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا تقوم به بالنيابة عن الأطفال في النزاعات المسلحة، ونشجعها على مواصلة عملها الهام في التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا للقرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨). كما نكرر التأكيد على دعم وفد بلدي الكامل.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والممثلة الخاصة للأمين العام فيرجينيا غامبا على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والزاخرتين بالمعلومات.

بينما ندرس بعناية التقرير الأخير للأمين العام (S/2018/724)، فإننا أيضا نتابع عن كثب التطورات الجارية على أرض الواقع. ويساور كازاخستان القلق إزاء الحالة الإنسانية في جنوب غرب سورية. ولا يمكن التخفيف من المعاناة دون التوصل إلى اتفاق سياسي وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، والمنابر الأخرى الرامية إلى إحلال السلام في سورية.

كما نشعر بالجزع إزاء الزيادة الكبيرة في حجم وتواتر وخطورة الانتهاكات الجسيمة التي تؤثر على الأطفال في سورية. لقد كان العام الماضي هو الأشد فتكا بالأطفال منذ بداية النزاع، فنتيجة له أصبح ٢ مليون طفل سوري لاجئين و ٢,٥ مليون من المشردين داخليا.

ولذلك، ندعو الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني لعكس مسار العدد المتزايد من الأطفال الضحايا. ويتعين على الأطراف أن تحمي السكان المدنيين وأن تتفادى شن هجمات على الهياكل الأساسية المدنية، ولا سيما المدارس والمرافق الصحية والعاملين فيها. ومن المهم بالقدر نفسه تنفيذ برنامج إزالة الألغام من أجل إنقاذ الأرواح ومنع الإصابات التي تستمر مدى الحياة. كما أن هناك حاجة لزيادة دعم برامج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل من أجل الأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة.

لقد كان الأطفال هم الضحايا الأكثر ضعفا وتضررا من هذا النزاع الذي دام لسبع سنوات. ولذلك يجب بذل كل جهد ممكن لتوفير مدارس للتعليم وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية حتى لا يكون هناك جيل ضائع، نظرا لأنهم أكثر موارد البلد ثراء.

كما يعد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالعمليات العابرة للحدود وجميع وسائل الإيصال الأخرى ضرورية لتقديم استجابة قائمة على الاحتياجات. ومن الأهمية بمكان كفالة وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة ودون عوائق لجميع المدنيين المحتاجين، ولا سيما الأطفال، إذا أردنا تفادي حدوث مزيد من التدهور في الأزمة الإنسانية. ويكتسي هذا أهمية بشكل خاص عبر خطوط المواجهة في ظل ظروف تغير السيطرة على تلك المناطق.

وتؤيد كازاخستان دعوة الأمين العام للتأكد من وجود الضمانات الأمنية اللازمة للاستمرار في تقديم المساعدة بسرعة وبدون عوائق، التي يجب أن تكون محايدة وغير منحازة في طابعها. وينبغي السماح للمدنيين الراغبين في الفرار من مناطق القتال بأن يفعلوا ذلك دون عوائق، وبطريقة تحفظ كرامتهم وأمنهم بشكل كامل، كما يجب توفير الحماية للراغبين في البقاء. ونحن بحاجة إلى ضمان مساءلة أولئك الذين يرتكبون الانتهاكات وإنهاء إفلاتهم من العقاب.

إن الأزمة الإنسانية تتطلب اتباع نهج كلي وشامل يتجاوز مجرد تقديم المعونة. ومن الواضح أن الخيار العسكري ليس حلا. ولذلك تؤكد كازاخستان على دعمها الكامل لاستئناف المفاوضات السياسية عن طريق عملية أستانا والبلدان الضامنة لها. وهذا بدوره سيؤدي أيضا إلى التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية. فلا يمكن أن يتم التوصل لحل دائم إلا من خلال حوار شامل لجميع الجهات المعنية، بمن فيهم النساء والشباب.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا ممتنون للسيد لوكوك والسيدة غامبا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن الوقائع على الأرض تشهد على تحسن الوضع في سورية، بما في ذلك على الصعيد الإنساني. فبإجلاء السكان من الفوعة وكفريا، لم يعد هناك مناطق محاصرة متبقية في البلد. ونظرا لانخفاض المخاطر على السلامة في المناطق التي تم تحريرها مؤخرا من الإرهابيين، يجري الآن تحديد مرحلة التوسع الجغرافي للإمدادات الإنسانية بشكل تدريجي.

ومع ذلك، لا تزال هناك مشاكل كبيرة في إيصال المساعدات الإنسانية في عدد من المناطق التي لا تسيطر عليها دمشق، بما في ذلك تلك التي يحتلها ما يسمى بالتحالف، في انتهاك لسيادة سورية. وهكذا لم يحرز تقدما يذكر في توفير الإمدادات الحيوية لسكان مخيم الركبان، الذي يقع في المنطقة المغلقة حول قاعد التنف العسكرية الأمريكية. ولا نرى في تشغيل هذا المخيم ما يسهم في إحلال السلام والقضاء على الإرهاب.

ونجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى إلى توجيه الانتباه إلى ضرورة الإعداد لإنهاء الآلية عبر الحدود، التي قدمها مجلس الأمن كإجراء خاص في وقت وظروف كان من الممكن فيها إجراء عمليات إنسانية في عدد من المناطق من الأراضي السورية

نفسها. والحالة اليوم مختلفة اختلافا جذريا، ومن غير المنطقي الاستمرار في عملية من مخلفات الماضي، تنتهك السيادة السورية. وإضافة إلى ذلك، فإن استعراض الأمين العام لا يعطينا صورة مقنعة عن فعالية سيطرة الأمم المتحدة على الإمدادات عبر الحدود وتوزيع السلع في سورية. والآلية في طابعها تمييزية، لأنها لا تخدم إلا المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة بصورة مؤقتة.

وتواصل روسيا تقديم المساعدات الإنسانية إلى الجانب السوري على أساس يومي. ونقدم أرقاما بصورة منتظمة إلى أعضاء مجلس الأمن. فقد جرى إيصال أكثر من ٢ ٨٠٠ طن من شحنات المعونات الإنسانية وعالج مسعفونا أكثر من ٨٦ ٠٠٠ شخص. في السنوات القليلة الماضية، وبالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المتخصصة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري، قدم الخبراء الروس نحو ٣٠٠ قافلة من قوافل المساعدات الإنسانية، في بعض الأحيان في ظروف صعبة للغاية. كما نضطلع بالأعمال الإنسانية المشتركة مع الشركاء الدوليين، ومن الأمثلة الجيدة على ذلك إيصال الإمدادات الإنسانية مؤخرا إلى السكان في الغوطة الشرقية وهو ما ذكره زميلي الفرنسي، وفقا لترتيبات على مستويات عليا بين روسيا وفرنسا، وهي عملية قدمت روسيا من أجل تنفيذها عنصر النقل. وفي الأسابيع القليلة الماضية، اتخذت تدابير حاسمة للقضاء على مراكز الإرهابيين في المناطق الجنوبية من البلد، في استجابة كاملة للأهداف التي حددها مجلس الأمن ولصالح البلدان المجاورة بشكل مباشر لسورية ولمصلحة سورية نفسها. وقد أولينا في روسيا انتباها ثابتا إلى أولويات الجهات الفاعلة المعنية الإقليمية ونحافظ على اتصالات مكثفة معها على مختلف المستويات.

بيد أنه لا يزال من السابق لأوانه تقديم السيناريوهات الوردية. وللأسف، الأمر لا يفتقر للحظات المأساوية، كما ذكر زميلي الأمريكي أيضا اليوم. لقد شعرنا بالصدمة من سلسلة الهجمات الإرهابية التي وقعت ذلك اليوم في محافظة السويداء والتي راح ضحيتها المئات. ويجب أن توقع على مرتكبي تلك الجريمة عقوبات مشددة. وفيما يتعلق بمعاقبة المذنبين، فإن من الأهمية بمكان كفالة أن يتوفر لنا عزم كافة الجهات الفاعلة الدولية الثابت لنكافح معا وبالمعايير الموحدة الإرهاب بجميع أشكاله، كما تطالب قرارات المجلس.

إن تنفيذ ترتيبات التهدئة المحلية مستمر في المناطق من محافظتي درعا والقنيطرة المحررة من الإرهابيين. وقد جرى الاتفاق على هذه الترتيبات بالمشاركة المباشرة للمتخصصين من المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة. ويمنح المسلحون الفرصة للاستفادة من عفو الدولة وتسوية وضعهم والانضمام إلى الجهود الرامية إلى إعادة الحياة السلمية، ويختار الكثير منهم ذلك. ويغادر الراغبون في قبول المصالحة إلى المناطق الشمالية من البلد مع أفراد أسرهم.

وكما قلنا مرات عديدة، وأود أن أقول ذلك مرة أخرى، ليسلدى من يعملون حقا في المجال الإنساني، سواء كانوا أطباء ومدرسين أو صحفيين، ما يخشونه من استعادة السلطات المركزية للسيطرة في المناطق المحررة. من يجب أن يخشى على سلامته هم الأشخاص الذين يخفون أنشطة مختلفة تماما، تهدف إلى تدمير الدولة السورية ونشر التطرف والدعاية الكاذبة، وراء واجهة العمل الإنساني. كما نتلقى طلبات للمساعدة في إجلاء جميع أنواع الناشطين من جنوب غرب سورية واستعراض تلك الطلبات على أساس الاعتبارات الإنسانية وقدراتنا. والعامل البارز في هذه القصة هم أصحاب الخوذ البيض، الذين ناقشهم الزملاء بالفعل اليوم، الذين يتخفون كمنظمة من منظمات الدفاع المدني السوري ولكن يشاركون في أعمال استفزاز مقززة، بما في ذلك استخدام المواد السامة. وطابعهم المميز في حرب المعلومات على دمشق أصبح إنتاج مقاطع الفيديو التي يستغلون

فيها الأطفال بخبث. لقد سبق أن أبلغنا المجلس بتلك الحالات عدة مرات. ونعتقد أنه بمجرد طرد أصحاب الخوذ البيض، ستصبح سورية أكثر أمانا، وبمجرد عودة هؤلاء الأشخاص إلى الجهات الأجنبية الراعية لهم في أوروبا وأمريكا الشمالية، سيتوقفون في نهاية المطاف عن الانخراط في الاستفزازات ويمتنعون عن مساعدة الإرهابيين.

وإذ توشك الحالة في معظم أنحاء سورية على العودة إلى طبيعتها، تصبح مهمة إعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم الدائمة أكثر إلحاحا الآن من أي وقت مضى. إذ سيقلل ذلك من أعباء الهجرة الملقاة على الدول المضيفة، ولا سيما لبنان، والأردن، وتركيا، ومصر والبلدان الأوروبية المختلفة. والأمر الأساسي هو تمكن جميع السوريين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم والمشاركة في استعادة وطنهم وتنميته. وقد بدأت هذه العملية بالفعل. إن عدد المواطنين العائدين إلى سورية قد بلغ الآلاف بالفعل. وبالطبع هم يحتاجون إلى تهيئة الظروف المناسبة لعودتهم الآمنة والكريمة وإسكانهم، والسلطات السورية على استعداد للعمل على توفير ذلك لهم. وفي بيان رسمي في ٣ تموز/ يوليه، حثت الحكومة السورية مواطنيها على العودة إلى ديارهم وأكدت مسؤوليتها عن سلامتهم وأمنهم. ونشير إلى الترحيب بالدعوة في مختلف الدول التي ما فتئت تستضيف اللاجئين من سورية خلال النزاع.

وأود أن أشدد على أنه لا يوجد أي أساس للتلميحات التي أثيرت فيما يتعلق بالقانون رقم ١٠، على نحو ما أوضحت السلطات السورية باستمرار. وقد أعدت حملة إعلامية كاملة تتهم دمشق بالرغبة في نزع ملكية منتقدي الحكومة الحالية المقيمين في الخارج. لكن الهدف الوحيد والوجيه من القانون هو تنظيم الحالة المتصلة بحقوق الملكية العقارية، التي تشهد حالة من الفوضى بسبب النزاع. ومن المهم الإشارة إلى أن السوريين لا يتعجلون تنفيذ القانون وعلى استعداد لمواصلة مناقشة التفاصيل مع خبراء الأمم المتحدة.

والنجاح في تنفيذ الخطط المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا سيتطلب تنسيق جهود الجهات الفاعلة المعنية بالتعاون مع السلطات السورية.

ينبغي أن تضطلع الهيئات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة بدور رئيسي في هذا الصدد، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وستدرج المسألة في جدول أعمال الاجتماع الدولي الرفيع المستوى العاشر لصيغة أستانا المزمع عقده في سوتشي في ٣٠ و٣١ تموز/يوليه. وتتخذ روسيا خطوات ملموسة للمساعدة. لقد شرع المركز المعني باستقبال اللاجئين وتوزيعهم وإسكانهم في عمله بالتنسيق مع دمشق ومع شبكة واسعة من الفروع في نقاط التفتيش في أنحاء مختلفة من البلد.

وفي ذلك السياق، يمثل إنعاش الاقتصاد السوري، بما في ذلك إيجاد فرص العمل، تحديا حاسما. لقد وجهت الحرب ضربة قاسية للعديد من قطاعات الصناعة والزراعة السورية ودمرت المنازل والبنى التحتية. وثمة نقص حاد في مواد البناء والمعدات الثقيلة، التي تحتاج أيضا إلى الوقود. ويجب استعادة النظام التعليمي، إلى جانب المجال الطبي، الذي كان مصدرا للفخر بالنسبة للشعب السوري قبل نشوب النزاع. إن الخطوة الصحيحة التي يجدر بجميع الشركاء الدوليين القيام بها تتمثل في المساعدة على جهود الإنعاش السورية والامتناع عن التشبث بالدينميات السياسية المصطنعة. لقد آن الأوان أيضا ومنذ وقت طويل لرفع الجزاءات الانفرادية، التي ضحاياها الرئيسيون هم السوريون العاديون، كما أثبتت الأمم المتحدة ذلك.

أود أيضا أن أتطرق إلى مسألة إزالة الألغام لأغراض إنسانية. إن الخبراء الروس يقومون بعمل هائل في تقاسم خبراتهم مع زملائهم السوريين، وجرى تدريب ما يزيد عن

١٢٠٠ من عناصر الهندسة العسكرية المحليين. لقد تكلمنا عن ذلك بالتفصيل في الآونة الأخيرة في جلسة مجلس الأمن الخاصة (انظر S/PV.8304) ونأمل أن يلي التوقيع على مذكرة التفاهم بين الحكومة السورية ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام اتخاذ تدابير ملموسة وعملية وغير مسيسة. ففي الرقة وحدها يوجد الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، وللأسف، وبعد أشهر من إزالة مركز الإرهابيين هناك، لم يقم ما يسمى بالتحالف بما يكفي لجعل المدن التي دمرها صالحة للسكن. نعتقد أن شركاءنا الدوليين بوسعهم أن يساعدوا دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام عن طريق تمويل المشاريع المخصصة لإزالة الألغام في سوريا ومن خلال تقديم الدعم التقني.

في الختام، أود أن أضع المسائل الإنسانية البحتة جانبا وأذكر أنه بفضل الخبراء الروس الذين ينتمون إلى وحدات الهندسة العسكرية وعلماء الآثار على حد سواء، يجري الآن ترميم الآثار التي دمرها الإرهابيون في تدمر والتي تشكل جزءا من تراث البشرية جمعاء. ونتوقع من الهيئات الدولية المتخصصة، خاصة اليونسكو، أن تولي اهتماما حقيقيا لهذه المسألة.

بعبارة أوسع، من المهم أن نبدأ الحديث عن إعادة إدماج سوريا في النظام التجاري والاقتصادي الإقليمي. إن إزالة الحواجز من عدد من الطرق والمعابر الحدودية الداخلية يجب أن تكون شرطا مسبقا مهما من أجل تعزيز الصلات التقليدية بين سوريا وشركائها في المنطقة. وهذا هو السبيل الأمثل للوفاء بهدف تطبيع العلاقات بين دول الشرق الأوسط، وروسيا على استعداد لدعمه بكل الطرق الممكنة. وبطبيعة الحال، سوف يساعد تحقيق الاستقرار في عملية التسوية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة، التي يؤيدها بالإجماع. أعضاء مجلس الأمن كافة.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين السيد لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تحيط الصين علما بالتقرير الأخير للأمين العام عن عمليات الإغاثة الإنسانية العابرة للحدود (S/2018/724) وتود أن تعرب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في البلد والعقبات التي تعترض الأنشطة الإنسانية هناك. ونشيد بالجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والأطراف ذات الصلة لتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في بعض المناطق السورية. ونأمل أن تواصل جميع الأطراف السورية التنسيق مع عمليات الأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية. ونظرا للنزاع الدائر في بعض المناطق السورية، نأمل أن تقوم الأطراف المعنية بالامتناع عن إلحاق الضرر بالمدنيين الأبرياء والعمل على تحسين حماية الأطفال المتضررين من النزاع. ويجب على جميع الأطراف السورية أن تبقي في الأذهان مستقبل بلدها ورفاه شعبها، وتمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وحل خلافاتها عن طريق الحوار والمشاورات بهدف التخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في أسرع وقت ممكن. وفي جميع المساعي الإنسانية، لا بد من التقيد بمبادئ الحياد والنزاهة وعدم التسييس واحترام سيادة سوريا، واستقلالها، ووحدتها، وسلامتها الإقليمية. ويتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تعزيز التواصل والتنسيق مع الحكومة السورية وتقديم المساعدة إلى جميع المناطق المحتاجة.

هناك حاجة إلى دعم أكبر من المجتمع الدولي لمساعدة جيران سوريا على استيعاب الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين. لقد لاحظنا التقدم المحرز في عودة السوريين إلى ديارهم. ويجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية لإعادة الإعمار في سوريا وتقديم الدعم الفعال، وتكثيف الجهود الرامية إلى إزالة الألغام، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، والمتفجرات من مخلفات الحرب، والتقليل من الإصابات العرضية في صفوف المدنيين ومساعدة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم.

ما فتئت الجماعات الإرهابية تشن هجمات داخل سورية. إننا ندين الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا في محافظة السويداء في جنوب سوريا. ويتعين على المجتمع الدولي تعزيز التعاون والالتزام بالمعايير الموحدة في مكافحة جميع المجموعات التي يحددها المجلس بوصفها جماعات إرهابية.

إن أي تحسن في الحالة الإنسانية الخطيرة في سوريا يتطلب المزيد من الجهود لتعزيز العملية السياسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لتأييد الأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية للوساطة، ودعم المبعوث الخاص دي ميستورا في تيسير العملية السياسية، وفقا لمبدأ الملكية والقيادة السورية وعلى أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن المهم كفالة إبقاء المجلس متحدا بشأن هذه المسألة، ويمكن أن يساعد على تهيئة الظروف المؤاتية للتوصل إلى تسوية سياسية. إن الصين تولي أهمية كبيرة للوضع الإنساني في سوريا. لقد أعلن رئيس الصين، شي جينبينغ مؤخرا عن تقديم ٦٠٠ مليون دولار أخرى لمساعدة سوريا والأردن، ولبنان وبلدان أخرى دعما للجهود الإنسانية وجهود التعمير في الميدان. وسنواصل تقديم المساعدة في حدود قدراتنا إلى سورية وجيرانها المتضررين من جراء تدفق اللاجئين السوريين.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أولا أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في إدانة الهجوم الإرهابي الأخير الذي ارتكبه تنظيم داعش في محافظة السويداء، وأودى بحياة المئات من الناس.

يشكر وفدي السيد مارك لوكوك والسيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ما فتئت كوت ديفوار تشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في سورية، التي أدت إلى زيادة كبيرة في أعمال القتال مما أودى بحياة العديد من الأشخاص، فضلا عن تعليق الأمم المتحدة لإيصال المعونة الإنسانية بسبب انعدام الضمانات الأمنية. ونود أن نذكّر هنا بأن المساعدات الإنسانية عبر الحدود التي أذنت بها القرارات ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) لا تزال عنصرا حيويا لعمل الأمم المتحدة الإنساني في سوريا، وهو عمل أنقذ العديد من الأرواح وخفف من معاناة الآلاف من الناس. إن كوت ديفوار إذ نكرر إدانتها للتصعيد العسكري في جنوب غرب سوريا، تدعو مرة أخرى إلى الاحترام الصارم للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي يطالب بالوقف الفوري للأعمال القتالية من أجل تمكين إيصال المعونة الإنسانية إلى المحتاجين على نحو آمن ومن دون عوائق.

ولذلك أذكر أطراف النزاع بالتزاماتها، عملا بالقانون الإنساني الدولي، نحو حماية المدنيين، والهياكل الأساسية الاجتماعية التعليمية مثل المدارس والمرافق الصحية، والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. وقبل كل شيء، على هذه الأطراف الامتناع عن عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المنكوبين.

ويرحب وفد بلدي بالاتفاقات بشأن وقف الأعمال العدائية التي تم التوصل إليها بين القوات الحكومية والجماعات المتمردة المسلحة، بدفع من الاتحاد الروسي. وينبغي أن تمكن تلك الهدنة من إيصال المعونة الإنسانية إلى المحتاجين في ظل ظروف أكثر أمانا.

كما يشيد بلدي بصفة خاصة بالعملية الإنسانية المشتركة بين الاتحاد الروسي والجمهورية الفرنسية التي، بمساعدة من الأمم المتحدة، قدمت المساعدة الطبية والاحتياجات الأساسية للسكان في الغوطة الشرقية. وفي نفس وقت تلك العملية في الغوطة الشرقية، كان من حسن الطالع بالقدر نفسه أن تمكنت قرابة ٤٠ شاحنة للهلال الأحمر السوري من الوصول إلى المناطق

المحاصرة سابقا في المحافظة الجنوبية درعا، لتوزيع المساعدة إلى الأشخاص الذين مكثوا هناك.

وبالمثل، يرحب وفد بلدي بالتحسن التدريجي للحالة الأمنية والصحية في الرقة، مما مكن حوالي ١٣٨ ٠٠٠ من المدنيين من العودة إلى ديارهم بعد تحرير المدينة من قبضة تنظيم داعش في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ويناشد بلدي المجتمع الدولي مواصلة جهوده من أجل التصدي بشكل مناسب للأزمة الإنسانية في سوريا، وفي ذلك الصدد، يشكر البلدان المتاخمة على تقديمها المساعدة المتعددة الأوجه إلى ٥,٦ ملايين لاجئ سوري.

إن كوت ديفوار، إدراكا منها للآثار التي يمكن أن يحدثها ذلك التدفق للاجئين على اقتصاد البلدان المضيفة واستقرارها، تناشد المجتمع الدولي النظر بأقصى قدر من الاهتمام في مسألة عودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم الأصلية. ويجب أن تتم تلك العودة وفقا للمعايير الدولية الحالية، التي تنص على العودة الطوعية والمستدامة للاجئين في ظل ظروف مأمونة وكريمة، بغية تمكينهم من الإسهام الكامل في عملية المصالحة الوطنية والتسوية السياسية الشاملة للأزمة في سوريا.

ويعتقد وفد بلدي أن جهود المجتمع الدولي لتقديم استجابة إنسانية مرضية لاحتياجات الشعب السوري يجب أن يكون جزءا من الإطار الشامل لجهودنا الجماعية الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة. ولا يمكن إيجاد حل نهائي للأزمة في ذلك البلد إلا بالقيام بعملية سلام موثوقة وشاملة للجميع، استنادا إلى الأحكام ذات الصلة للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ومن هذا المنطلق، يرحب بلدي بالمبادرات المختلفة الرامية إلى إعادة إطلاق عملية الحوار بين الأطراف السورية، ويشجع السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالعملية السياسية في سوريا، على اتخاذ الخطوات اللازمة، في إطار عملية جنيف، لتشكيل لجنة مكلفة بصياغة الدستور الجديد لسوريا، على نحو ما تقرر في اجتماع سوشي في روسيا.

وفي الختام، تناشد كوت ديفوار الأطراف السورية تبني الحوار والنهوض بالعملية السياسية بهدف التوصل إلى حل دائم للأزمة، وفقا لخارطة الطريق الواردة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونشيد بالالتزام الشخصي للمبعوث الخاص بالسعي للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية ونؤكد على دعمنا الكامل له.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نود أيضا أن نشارك الآخرين توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام مارك لوكوك ووكيلة الأمين العام فيرجينيا غامبا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ولا تزال الحالة الإنسانية في أنحاء سوريا المختلفة متردية بسبب العمليات العسكرية، بما في ذلك في الجنوب الغربي. ولا تزال الخسائر في صفوف المدنيين، وتدمير المرافق الإنسانية والتشريد تنذر بالخطر، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/724) الصادر في ٢٠ تموز/يوليه.

ونكرر دعوتنا إلى إنهاء الأعمال القتالية، التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. وفي حين نعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة وشركائها الإنسانيين على مواصلة الوصول إلى ملايين السوريين، كما ذكر وكيل الأمين العام لوكوك. فإن من الأهمية البالغة بمكان ضمان تحسين إمكانية الوصول، ولا سيما في بعض المناطق التي شهدت تغييرا في السيطرة، من أجل تقديم المعونة إلى جميع السوريين على أساس احتياجاتهم الإنسانية. وينبغي مواجهة التحديات المتعلقة بإمكانية الوصول – بما في ذلك تقليص العمليات عبر الحدود بسبب الافتقار إلى الضمانات الأمنية في جنوب غرب سوريا، على النحو الوارد في أحدث تقرير للأمين العام – لكي يتسنى ضمان إيصال المساعدات الإنسانة على نحو مأمون وبدون عائق وبشكل مستمر.

وفضلا عن ذلك، فإن حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية أمر لا غنى عنه للتخفيف من معاناة المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ومع أن من المعروف أن جميع السوريين يعانون بسبب استمرار المأساة الإنسانية، فإن الأطفال ظلوا ضمن أشد الفئات ضعفا. ومافتئوا يتعرضون للقتل والإصابة والتشريد ويشهدون معاناة عاطفية ونفسية وبدنية هائلة.

إننا جميعا نتفق على أن مستقبل سوريا سيكون في أيدي أطفال اليوم. وفي ثم، ينبغي حمايتهم من أي أعمال عنف وأن يتمكنوا من الحصول على المعونة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نشكر الأمم المتحدة وشركاءها في المجال الإنساني على تزويد الأطفال بالمساعدة المحددة المستهدفين. ومع ذلك، وفي نهاية المطاف فإن استعادة السلام هي التي يمكن أن تنقذ الأطفال السوريين وتحميهم من معاناتهم التي لا توصف وتمكنهم من تحقيق إمكاناتهم.

وعلى نحو ما ظللنا نشدد عليه مرارا وتكرارا، فإن إجراء حوار سياسي شامل بقيادة سورية وبتيسير من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) هو الذي يمكنه في نهاية المطاف معالجة المأساة الإنسانية في سوريا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية:) سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل السويد.

إننا نجتمع مرة أخرى لمناقشة تقرير الأمين العام (S/2018/724) الذي يبين بوضوح مدى انتهاك مبادئ القانون الإنساني وقواعده مرارا وتكرارا وبصورة منهجية. ويجري تجاهل النداءات الدولية من أجل وضع حد لأعمال العنف في سوريا ومن أجل إيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين، ويتم تجاهل قرارات هذا المجلس ذاته. غير أن علينا أن نواصل جهودنا للدفع من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع وللتخفيف من معاناة الشعب السوري. وفي استجابتنا لمحنة الأزمة السورية على الأطفال، ينبغي أن نكون قادرين على العمل معا.

وكما سمعنا اليوم من وكيل الأمين العام لوكوك والممثلة الخاصة غامبا، فإن هناك حاجة إلى عملنا بشكل عاجل. إن الوقت ينفد أمام جيل من الأطفال السوريين. فسوريا أخطر البلدان المتأثرة بالنزاع بالنسبة للأطفال. وكان العام الماضي الأشد فتكا حتى الآن، وما لا يمكن تصوره هو أن محنة الأطفال في سوريا لا تزال تزداد سوءا، مع تجاوز عدد الأطفال الذين قتلوا أو أصيبوا في الشهرين الأولين من عام ٢٠١٨ إجمالي عددهم في العام الماضي تقريبا. وعلى المجلس وأطراف النزاع وجميع الدول الأعضاء التي تستمع الآن أن تعمل على تحسين حالة الأطفال المحاصرين في كابوس الحرب السورية.

ولتحقيق تلك الغاية، أود أن أبرز أربعة مجالات للاستجابة الإنسانية حيث يمكننا ويجب علينا أن نعمل بشكل أفضل. إن العمل على حماية الأطفال في سوريا اليوم في هذه المجالات الأربعة لن يؤدي إلى تحسين حياتهم فحسب، بل سيساعد على بناء السلام في سوريا والحيلولة دون العودة إلى النزاع.

إن المجال الأول هو تيسير سبل الوصول. فهناك أكثر من ٥ ملايين طفل بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويدعو القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) جميع الأطراف إلى إتاحة سبل إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال وتيسيرها بصورة مأمونة وبدون عائق، ويدين المنع غير القانوني لإيصال المساعدات الإنسانية وحرمان المدنيين، ولا سيما الأطفال، من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة،.

وأبلغنا وكيل الأمين العام لوكوك اليوم، وفي الواقع يبلغنا كل شهر، بالمنع غير القانوني لإيصال المساعدات الإنسانية. ويحدث ذلك أيضا نتائج غير مباشرة بعيدة المدى لا تفهم دائما، ولكنها تشمل آليات تكيف سلبية مثل زيادة عمالة الأطفال، وتجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة وزيادة حالات زواج الأطفال. ويبلغ العاملون في مجال تقديم المعونة بأن فتيات في سن ١٤ عاما أصبحن أمهات لأكثر من طفل واحد.

وندعو جميع الأطراف إلى إتاحة سبل الوصول الفوري إلى جميع المحتاجين، وإبقاء جميع الخيارات مفتوحة من أجل وصول الأمم المتحدة إلى أكبر عدد ممكن من الناس، بما في ذلك خيارات عبر الحدود، وزيادة سبل وصول الأمم المتحدة عبر خطوط التماس، بما في ذلك إلى المناطق التي تغيرت السيطرة عليها مؤخرا وبغية حماية العاملين في المجال الإنساني لكي يتسنى لهم مواصلة القيام بعملهم.

ثانيا، فيما يتعلق بالتعليم، كما سمعنا اليوم من الممثلة الخاصة للأمين العام، فيرجينيا غامبا، باتت مدرسة واحدة من كل ثلاث مغلقة في سورية. والنتيجة هي حرمان ما يفوق مليوني طفل من حقهم في التعليم. ينبغي أن توفر المدرسة للأطفال مكانا يعمّه الاستقرار والسلامة. بيد أن الهجمات على المدارس منهجية ومنتشرة. ففي العام الماضي سُجلت ٦٧ هجمة، كانت الغارات الجوية وراء معظمها. أما الأطفال المحاصرون، كأولئك الموجودين في الغوطة الشرقية، فضاعت منهم على الأغلب سنوات دراسية عديدة.

ويحث القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) مرة أخرى جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ إجراءات تعيق سبل انتفاع الأطفال بالتعليم، ويدين بشدة الهجمات على المدارس. يجب على جميع أطراف النزاع وقف جميع الهجمات على المدارس وتمكين جميع الأطفال، بمن فيهم أولئك المجردين من الوثائق المدنية، من الالتحاق بالمدارس. وإننا ندعو إلى تعزيز تفادي التضارب على مستوى المدارس، ولا سيما في محافظة إدلب. ويجب التحقيق في جميع الهجمات التي تعرضت لها المدارس والتي تُعدّ انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. كما ندعو جميع الجهات المانحة إلى زيادة التمويل المخصص للتعليم بوصفه جزءا من الاستجابة لحالات الطوارئ.

المجال الثالث هو الصحة العقلية. غالبا ما تكون ضغوط الحرب التي يُلاقيها الكبار فوق طاقتهم؛ أما أثرها على الأطفال فيمكن أن يكون عميقا ومدى الحياة. ويشدد القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) على أهمية تمويل مجال الصحة العقلية والبرامج النفسية – الاجتماعية في سياقات العمل الإنساني، وضمان تلقي جميع الأطفال المتضررين الدعم الذي هم في حاجة إليه. لقد خلّفت الحرب في سورية أزمة صحة عقلية في صفوف الأطفال، إذ يبدي الأطفال أعراضاً متواترة للاكتراب التالي للصدمة. فثلثي الأطفال قد فقدوا عزيزاً، أو قُصفت بيوتهم أو لحقهم ضرر ذو صلة بالحرب. وزادت الحالة تفاقما من جراء العنف الجنسي، والزواج القسري والاسترقاق الجنسي والاتجار بالفتيات والفتيان على السواء. ويخصص أقل من ٥ في المائة من التمويل الإنساني في سورية للحماية، والصحة العقلية والخدمات النفسية – الاجتماعية أو التعليم في حالات الطوارئ. ولذلك، فإننا نشجع الجهات المانحة ودوائر العمل الإنساني على مساعدتنا لتغيير هذا الوضع اليوم.

رابعاً الحماية. حتى الآن، شهد عام ٢٠١٧ أعلى عدد من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال في سورية. أما أغلبية الأطفال الذين قتلوا وجرحوا فهم ضحايا الغارات الجوية، لأن الهجمات المنهجية على المستشفيات والمرافق الطبية تسهم في ارتفاع عدد الإصابات في صفوف الأطفال. وكثير منهم قد فصلوا عن أسرهم. كما أن الفتيات المقيمات في مخيمات المشردين داخليا عرضة بوجه خاص للعنف الجنسي. أما الأطفال الذين يشتبه في ارتباطهم بتنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق أو داعش فيختصّون بشواغل فريدة ذات صلة بالحماية. ويشدد القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) على أن الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة ينبغي أن يعاملوا في المقام الأول باعتبارهم ضحايا لانتهاكات القانون الدولي، ويحث على التركيز على إعادة تأهيل وإدماج الأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة. ولا ينبغي أن تكون سورية استثناء.

وأكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) واتفاقات التهدئة القائمة تنفيذاً فورياً في إدلب وفي الجنوب وإلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي احتراماً كاملاً، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وندعو على وجه التحديد سورية إلى تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في المنازعات المسلحة، التي صدقت عليها، وعلى الكف فورا عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة الستة المبينة.

ولا بد من ضمان المساءلة بشأن جميع الانتهاكات والتجاوزات التي تعرض لها الأطفال وغيرهم. ولن ندخر جهدا في مطالبتنا بتحقيق العدالة على الصعيدين الدولي والوطني، إذ لا نزال نؤمن بأن الحالة في سورية ينبغي أن تحال إلى المحكمة الجنائية الدولية. وإلى ذلك الحين، فإننا ندعم الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن أشدّ الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وملاحقتهم قضائياً، وغيرها من الآليات ذات الصلة في الجهود التي تبذلها سعياً إلى تحقيق العدالة بشأن الجرائم التي ارتكبت في سورية. كما ندعو شركاءنا في مجال المساعدة الإنسانية إلى إدماج بُعد الحماية مبكراً تزامناً مع الاستجابة الأولى، والجهات المانحة إلى زيادة التمويل المخصص لجهود الحماية. وهو أمر ملح بوجه خاص في الجنوب.

ولن نكفّ عن الدعوة إلى احترام القانون الدولي احتراماً كاملاً، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية، ولا سيما فيما يتعلق بسبل الوصول. ويجب علينا أن نتحمل معاً المسؤولية المعهود بها إلينا. وأود الإعراب عن تأييدي للطلبات الثلاثة الملموسة للغاية التي أدلى بها للتو ممثل المملكة المتحدة. ويساورنا قلق عميق، بوجه خاص، إزاء سلامة موظفي المساعدة الإنسانية والموظفين الطبيين، والعاملين في مجال الدفاع المدني، والمجتمع المدني، والناشطين في مجال حقوق الإنسان والصحفيين الذين يتعرضون بصفة خاصة لخطر الاستهداف من قبل القوات السورية. وسوف نتابع التطورات عن كثب حتى جلستنا المقبلة، حين سنقوم بتقييم تنفيذ تلك الطلبات الثلاثة.

ولولا الجهود الشجاعة والعزم الذي يتحلى به العاملون في المجال الإنساني وفي مجال الصحة وحماية الطفل، لكان وضع الأطفال في سورية أسوأ. وأود أن أشيد بالأمم المتحدة والمنظمات الشريكة على كل العمل الذي يجري القيام به لمساعدة الأطفال في سورية. إذ تصل اليونيسيف وحدها، على أساس شهري، إلى ٣ ملايين شخص في سورية. ويحدوني الأمل في أن تساعد جلسة اليوم على تجديد جهودنا لمساعدة هؤلاء الأطفال وحمايتهم، تفاديا لفقدان جيل بأكمله يستحق دعمنا ويحتاجه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، بداية استغرب المنطق الذي تحدث به بعض ممثلي الوفود عن وصف تحرير الأراضي السورية من المجموعات الإرهابية بالقول أن الحكومة السورية تستولي وتقوم بالاستيلاء على الأراضي. إن الجيش السوري وحلفاءه يحررون المناطق التي كانت تسيطر عليها المجموعات الإرهابية المسلحة التي اتخذت على مدى سنوات من الأطفال والنساء والشيوخ دروعاً بشرية. وإنني أؤكد من هذا المنبر أن يوماً ليس ببعيد سيأتي لتخرج كل القوات العسكرية المعتدية دون استثناء من الأراضي السورية. ولن يكون هناك وجود لكل من يحمل السلاح غير الشرعي ضد الشعب السوري وضد الدولة السورية.

وكم كنّا نتوقع من هذا المجلس أن يكون له ردّة فعل جماعية تجاه المجزرة الدموية التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي في مدينة

السويداء قبل يومين. بمناسبة مناقشة التقرير الثالث والخمسين للأمين العام (S/2018/724) عن الوضع الإنساني في سورية، فإنني أؤكد لكم مجددا بأن الحكومة السورية هي الأحرص على تقديم كافة أنواع المساعدات الإنسانية لجميع مواطنيها أينما وجدوا على كامل الأراضي السورية. وهو واجب عليها ستبقى ملتزمة به. كما أنها حريصة على التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة وشركائها الإنسانيين، وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢، الناظم لتنسيق وتعزيز العمل الإنساني. والذي يشدد على احترام سيادة الدول واستقلالها وعلى دور الدولة المعنية في الإشراف على توزيع المساعدات الإنسانية داخل أراضيها، وعلى احترام مبادئ الحياد والنزاهة وعدم التسييس.

إن الواجب الدستوري والقانوني الذي أقرته كافة الشرائع الدولية وقرارات مجلسكم المتعلقة بمكافحة الإرهاب، قد حتّم على الحكومة السورية القيام بعمليات عسكرية لتخليص المدنيين من ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة التي حاصرتهم من الداخل واتخذت منهم على مدى سنوات دروعاً بشرية.

لقد وجهنا يوم أوّل أمس ردّا رسمياً على مضمون التقرير الثالث والخمسين للأمين العام عن الوضع الإنساني في سورية، وسأدلي بالملاحظات التالية بهذا الخصوص.

أولا، إن الدولة السورية تستكمل يوماً بعد يوم، بجهود مؤسساتها وبدعم شعبي لجهودها، وبدعم دولي من أصدقاء سورية الحقيقيين، الذين يؤمنون بمبادئ القانون الدولي، تحقيق الإنجازات الميدانية الهامة باتجاه تحرير الأراضي السورية من الجماعات الإرهابية المسلحة التي كانت تنتشر بين المدنيين وتتخذهم دروعاً بشرية، وتستغلهم وتجندهم وتجند أطفالهم وتستولي على المساعدات الإنسانية المرسلة إليهم. إن هذه الإنجازات والجهود الكبيرة للمؤسسات الوطنية السورية هي التي أدت إلى تأمين الدعم للسوريين ووصول مساعدات الأمم المتحدة إليهم.

ثانيا، إن عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها الدولة السورية إنما تأتي في سياق ولايتها الدستورية وبالاتساق مع مبادئ القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلى الأمم المتحدة، من جهتها، أن تتعامل مع هذا الوضع من خلال زيادة دعمها المُقدم للسوريين وفقا للمبادئ الإنسانية، لا سيما لجهة التنسيق مع الجهات الوطنية السورية، وليس مع ما يسمى مجالس محلية، هي في الحقيقة كيانات مصطنعة تتبع لمنظمات إرهابية ولجهات انفصالية ما زال معدو التقرير يحاولون الترويج لها بصورة غير مهنية ويختلقون مزاعم عن أهمية دورها في الوصول الإنساني.

ثالثا، خلافا لما يروج البعض له، فإن العمليات العسكرية الناجحة للجيش العربي السوري وحلفائه ضد المجموعات الإرهابية المسلحة التي كانت تسيطر على بعض المناطق التي تصنفها الأمم المتحدة بأنها محاصرة أو صعبة الوصول إليها، إضافة إلى التوصل إلى تسويات أو اتفاقات مصالحة في البعض الآخر منها، قد قلص من معاناة المدنيين ومن قائمة تلك المناطق ويسّر بشكل كبير الوصول الإنساني إليها.

رابعا، تعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على أن التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرهما ضد الجمهورية العربية السورية هي العائق الأبرز حاليا أمام تعزيز تأمين احتياجات السوريين الأساسية ودعم وضعهم الإنساني والمعيشي. ونشير هنا إلى آخر تقرير أممي حول أثر هذه التدابير المعطلة للجهود الإنسانية الوطنية والدولية في سورية، وهو تقرير المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان (A/72/370) وإحاطته الأخيرة إلى الفريق الدولي لدعم سورية، التي أكد فيها على خطورة استمرار هذه التدابير على قطاعات

الاستجابة الإنسانية الرئيسية للسوريين، خاصة الصحة والتعليم والطاقة والكهرباء والمياه والتحويلات المالية.

خامسا، لقد أكدت العمليات التي قامت بها الدولة السورية لتحرير السوريين في الجنوب السوري من براثن الإرهاب، حقيقة أن اهتمام بعض الأطراف والحكومات لم يكن ينصبّ على الاستجابة لاحتياجات السوريين الذين نزحوا إلى الحدود السورية – الأردنية، بل إن جل اهتمام هذا البعض كان ينصبّ على حماية الجماعات الإرهابية المسلحة التي انتشرت في تلك المناطق، وتحديدا عناصر منظمة الخوذ البيضاء الإرهابية التي كانت وستبقى ذراعا داعما لوجستيا وعملياتيا لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي وتنظيمات إرهابية أخرى منها القاعدة،ولعملياتها الإرهابية ضد السوريين وضد الاستقرار في سورية والمنطقة، إلى جانب قيام الخوذ البيضاء، وبتوجيه من مشغّليها، بفبركة المعلومات وتزوير الأدلة لتضليل الرأي العام العالمي حول الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ولخلق مبررات لشن العدوان على سورية من بعض الدول دائمة العضوية في هذا المجلس.

وتشدد بلادي على أنه بات ملحا على المنظومة الإنسانية للأمم المتحدة أن تعمل بشكل جدي على استعادة ثقة الحكومة السورية بها من خلال نهج أممي جديد في التعاطي مع الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية، يكون قوامه الموضوعية والشفافية والحياد. وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه مع الاستمرار في تشويه إنجازات الدولة السورية وجهودها التي تبذلها في تلبية احتياجات شعبها، والاستمرار في التغاضي عن دعم بعض الدول للإرهابيين في سورية واستغلالها الوضع الإنساني للسوريين لتمرير أجنداتها السياسية الضيقة.

لقد استمع وفد بلادي إلى ما تضمّنه بيان الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وكان وفد بلادي قد وجّه ردا رسميا على ما تضمنه تقريرها السنوي الصادر بالوثيقة S/2018/465. ونؤكد مجددا على أن ما ورد في الإحاطة من اتهامات للحكومة السورية، قد تجاهل بشكل كامل ومتعمد المعلومات التي أودعتها الحكومة السورية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، كما تجاهل حقيقة أن ما يتعرض له الأطفال في سورية هو نتيجة ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة.

إن التقرير والإحاطة اللتين قدمتهما السيدة الممثلة الخاصة يقومان على افتراض مغلوط يستند إلى معلومات مشكوك في مصداقيتها قدمتها مصادر مشبوهة مرتبطة بالتنظيمات الإرهابية المسلحة. وكافة المزاعم الواردة فيهما تدحضها شهادات المدنيين الذين أمن الجيش السوري خروجهم من المناطق التي حاصرتها المجموعات الإرهابية المسلحة على مدى سنوات. حيث زخرت شهادات المدنيين بقصص الظلم والاستغلال والتجويع التي عانوها مع أطفالهم على يد هذه المجموعات التي لا تميز في جرائمها بين طفل وشيخ وامرأة.

لقد وافت الحكومة السورية مكتب الممثلة الخاصة بمعلومات موثقة عن حالات تجنيد الأطفال من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة. وبالتالي، تنفي الحكومة السورية وترفض رفضا قاطعا الإشارة إلى ما سمي حالات موثقة التقرير، منسوبة لها عن تجنيد الأطفال. وإذا كانت هذه الادعاءات صحيحة، فلماذا لم تتم موافاتنا بمعلومات تفصيلية عنها رغم مطالبتنا المتكررة؟

ختاما، تطالب الحكومة السورية مكتب الممثلة الخاصة بإجراء تحقيق لمعرفة مصير الأطفال الذين اختطفوا إثر حادثة التفجير الإرهابي التي استهدفت الحافلات التي كان من المخطط لها أن تنقل المدنيين الخارجين من قريتي الفوعة وكفريا في منطقة الراشدين في محافظة حلب بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وتشير المعلومات المتوفرة للحكومة السورية إلى أن ٣٢ طفلا من هؤلاء المختطفين موجودين في دار رعاية تدعى ”دار راف“ في منطقة الريحانية جنوب تركيا، أما باقي الأطفال المختطفين فهم موجودون في مخيم أطمة.

وسأختتم بخصوص المزاعم المتعلقة بالقانون ١٠. فإنني أود أن أبلغ هذا المجلس أن الوفد الدائم لبلادي قد وجه، يوم أول أمس، رسالة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن ردا على المزاعم الواهية والكاذبة المتعلقة بطبيعة هذا القانون والأغراض منه. إن رسالة وفد بلدي تتضمن تعريفا بهذا القانون وتوضيحا لطبيعته القانونية الهادفة للحفاظ على الملكيات، وتدحض كل ادعاء بأن القصد من القانون هو نزع الملكيات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.